

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٢٣

الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

منطقتنا، جنوب شرقي أوروبا، ولدى الأمم المتحدة ميزة نسبية فريدة في التصدي للتحديات الكبرى التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع. ومن الواضح أن الطلب على عملياتنا وقدراتنا لبناء السلام آخذ في التزايد.

وتثبتت الدلائل أن نصف البلدان الخارجة من الصراع تعود إلى العنف، في غضون خمس سنوات. ولكسر حلقة العنف المفرغة تلك، من الجوهرى للمجتمع الدولي أن يقدم على الدوام دعماً عملياً وموارد لمساعدة الجهود الوطنية.

هناك تغذية مرتدة بين السلام والاستقرار من جهة، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون من جهة أخرى. ولدى لجنة بناء السلام دور حاسم تقوم به في حفظ توازن كلا طرفي تلك المعادلة، وفي تسريع بناء السلام والتعافي بعد الصراع. وبالإضافة إلى ذلك الدور العملي للجوهرى، تنسق اللجنة الجهود الدولية، وتنظم موارد المانحين وتركز اهتمام الرأي العالمي على مسائل بناء السلام. وعلينا جميعاً واجب ضمان أن تعمل لجنة بناء السلام بشكل جيد،

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ١٠ و ١١٠ من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/62/138)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي الذي نظّمته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) طلب إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن إيجاد آليات مؤسسية جديدة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم الدول الخارجة من الصراع. ونتيجة لذلك، تم إنشاء لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وهذه الإنجازات التجديدية تمثل أبرز نتائج مؤتمر القمة حتى الآن. لذا، يسرني أن أفتتح المناقشة المشتركة الأولى، لاستعراض التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/62/137) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/62/138).

كانت الأمم المتحدة طوال العقدين الماضيين في خضم توسيع أنشطة بناء السلام في جميع أنحاء العالم، بما فيها

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إن اللجنة إذ تتطلع إلى الأمام، ينبغي لها أن تصقل استراتيجياتها في البلدين قيد النظر، وتطور دورها الداعم بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في أنشطة بناء السلام، وتصبح أكثر فعالية في تنظيم الموارد. ولا بد للجنة أيضا من تحديد السبل لتحسين الاتساق ومواطن التآزر في أنشطتها العديدة، بغية المساهمة في سياسة وممارسة أفضل لبناء السلام.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه اللجنة اليوم هو توسيع أثرها الميداني، ولكي تكون هيكلية بناء السلام لدى الأمم المتحدة فعالة بأقصى درجة ممكنة، يجب أن تقوم على أساس مبدأ الملكية الوطنية.

ومن الأمور الأساسية أيضا، بلوغ التمويل المستهدف لصندوق بناء السلام، البالغ ٢٥٠ مليون دولار. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر معالي الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، على جهودها لجمع موارد إضافية - بدعم من الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير غاسبار مارتز، الممثل الدائم لأنغولا - وعلى مساهمتها الشخصية الفريدة للصندوق.

وبالمضي قدما، إنني متأكد من أن الأعضاء سيقدمون دعمهم الكامل للرئيس الجديد للجنة بناء السلام، السفير تاكاسو، الممثل الدائم لليابان، كما سيقدمون تعاونهم الكامل له، في جهوده لتدعيم اللجنة وتغطية العجز الباقي في صندوق بناء السلام، والبالغ ٢٠ مليون دولار.

ويحدوني الأمل في أن ترسل مناقشتنا اليوم إشارة قوية بأننا سنسعى لتلبية احتياجات وتطلعات جميع الشعوب التي عانت من ويلات الحرب. فإن هذه المنظمة تمثل، بالنسبة لشعوب البلدان الخارجة من الصراع، الأمل الأفضل والوحيد للتمتع بحياة أكثر كرامة.

وأن تتم ترجمة قرار إنشائها إلى إجراء تطبيقي يستهدف رفاه ملايين الناس العالقين في حالات ما بعد الصراع.

وأعتقد أن اللجنة قد أثبتت وجودها بقوة. فقد قامت بانطلاقة جيدة. لكن ذلك مجرد بداية لعملية أطول. ونظرا للتعقيدات التنظيمية للجنة، فإن من الأساسي الحفاظ على تنسيقها مع جميع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، ومع أجزاء أخرى من المنظومة، بصورة متوازنة ومتناسبة. ولا بد لنا أيضا من ضمان تفادي الازدواجية.

ومن الواضح أن نجاح اللجنة سيعتمد على التعاون متنا جميعا لدعم عملها - ولا سيما، التزامنا الكامل بتذليل الصعوبات الإجرائية القليلة الباقية، بحيث يمكن أن يصبح ذلك العمل فعالا بصورة كاملة. وفي ذلك السياق، من المهم أن نعرف أن فترة عمل اللجنة لم تتجاوز السنة إلا بقليل.

ولكن حتى في غضون تلك الفترة القصيرة، استحدثت اللجنة نهجا أكثر اتساقا لبناء السلام على مستوى المنظومة كلها، وعززت أثر المجتمع الدولي. وينبغي لنا أن نتعلم من ذلك المثال ونطبق ما استفدناه في سياق مجالات أخرى نسعى فيها إلى تحسين فعالية أنشطة الأمم المتحدة. وإنني موقن أن الجمعية العامة ستغتتم هذه الفرصة لاستعراض وتقييم العمل الذي قامت به، حتى الآن، لجنة بناء السلام، وتزويدها برؤية استراتيجية للمضي قدما.

إن التقريرين المعروضين علينا يحتويان على توصيات واستنتاجات قد تود الجمعية معالجتها، فقد تود الجمعية، بشكل خاص، أن تتبصر في التقدم المحرز من جانب اللجنة والصندوق في البلدين قيد نظرهما، مما يثبت التزامنا المتواصل تجاه شعبي البلدين معا. وفي ذلك الصدد، أتطلع إلى الملاحظات التي أبدتها وفدا بروندي وسيراليون. فأراؤهما وتجاربهما المتعلقة بالعمل مع اللجنة في الميدان ستكون قيمة جدا.

السياق، أود أن أوجه تحية خاصة إلى السفير مارتييز ممثل أنغولا على تفانيه وقيادته في توجيه المراحل الأولى للجنة.

وخلال ٥٠ اجتماعا تقريبا، شملت جلسات رسمية وغير رسمية تضمنت اجتماعات إحاطات إعلامية، عقدت بمختلف الصيغ، عاجلت اللجنة مسائل تنظيمية ومنهجية، وموضوعية بالغة الأهمية، بالإضافة إلى المسائل المخصصة للبلدان بعينها والمتعلقة ببيرووندي وسيراليون، وتنسيق الإسهامات المختلفة في السلام المستدام وفتح مسالك جديدة للالتزامات المتبادلة بين المجتمع الدولي والبلدان قيد النظر. وأعتقد أن لجنة بناء السلام، في عامها الأول، قدمت إسهاما هاما في تعزيز استراتيجيات بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في بيرووندي وسيراليون.

وبالإضافة إلى ذلك، سعت لجنة بناء السلام إلى تجميع أفضل الممارسات والدروس بشأن القضايا الأساسية لبناء السلام. ومن خلال إنشاء الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، تمكنت اللجنة من الاستفادة من التجارب المتاحة في توطيد السلام في أجزاء كثيرة من العالم.

وكما هو وارد بوضوح في تقريرها السنوي الأول، واجهت لجنة بناء السلام تحديات هائلة خلال المراحل الأولى المتصلة بتأسيس هيكلها التنظيمي، وتحديد أساليب عملها وإيجاد السبل لإنجاز الولايات الموكلة إليها. ويرجح أن تكون بعض تلك التحديات موضوع مناقشات إضافية خلال الدورة الثانية. ويتضمن جزء "الاستنتاجات" في التقرير تفكيرا جديا بشأن المسائل المتبقية والتحديات الماثلة أمام اللجنة، بما في ذلك تمويل بعثاتها الميدانية.

إن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام قائم الآن، ولجنة بناء السلام تبدأ الآن عامها الثاني. وينبغي الاضطلاع بأنشطة بناء السلام بطريقة متسقة. ونعتقد أنه قد يكون مناسبا أن

ولذلك، فإن المعيار الوحيد المتصل بقياس نجاح الهيكل الجديد لبناء السلام هو النتائج العملية التي يحققها في الميدان.

والآن، أعطي الكلمة للممثل الدائم لليابان، وهو أيضا رئيس لجنة بناء السلام.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بادئ

ذي بدء، بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام، أسمحوا لي أن أعبر عن امتناننا الحار لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة في الوقت المناسب لمناقشة التقرير السنوي للجنة بناء السلام.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعتمد زعمائنا نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، التي أكدت بشكل واضح على الحاجة إلى "نهج منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام والمصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بهدف تحقيق السلام المستدام" (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٩٧). وجاء في الوثيقة الختامية أيضا، أن لجنة بناء السلام أنشئت "للجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والتعافي في مرحلة ما بعد الصراع" (المصدر نفسه، الفقرة ٩٨).

ومن هذا المنطلق، أسمحوا لي أن ألقى نظرة سريعة على العام الأول لعمل اللجنة. إن التقرير السنوي الأول للجنة بناء السلام، الوارد في الوثيقة A/62/137، يقدم بيانا مفصلا لعمل وأنشطة اللجنة خلال السنة الأولى لعملها. وعملية تجميع التقرير وإعداده تعكس الجدية التي يوليها أعضاء اللجنة لاضطلاعها بعملها والأهمية التي توليها لإسهامها المنتظر في توطيد السلام وتعزيز الملكية الوطنية لتدابير بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا

السلام والصندوق. وهي تنسق أنشطتها مع الأنشطة التي تطلق بها اللجنة. وقمنا مؤخرا بإيفاد بعثات رفيعة المستوى إلى بوروندي وسيراليون برئاسة نائب وزير الخارجية حينذاك، السيد هامادا، بهدف تعزيز عملية بناء السلام في كل من البلدين، وقد أعد تقريراً عن زيارته إلى سيراليون لتقديمه لمناقشة اللجنة القادمة. وتشاطر اليابان اللجنة رأيها الذي أعربت عنه في تقريرها السنوي فيما يتعلق بمجالات الأولوية الأساسية، وعليه فقد قدمنا إلى البلدين مساعدة إنمائية في ميادين مثل الهياكل الأساسية. وشملت أنشطتنا إعادة تأهيل محطات الطاقة في سيراليون وتنمية المجتمعات المحلية في بوروندي.

وتولي اليابان أولوية عالية للجهود بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ومنذ ما لا يزيد على شهر واحد، ساهمت حكومة اليابان في تلك الجهود من خلال الشروع في برنامج جديد لتدريب العاملين الفنيين المدنيين في بناء السلام من اليابان ومن بلدان آسيوية أخرى. وتجري عملية التدريب في هيروشيما وفي أماكن عديدة أخرى في العالم.

وستضاعف اليابان جهودها لتحقيق هدف اللجنة المتمثل في بناء وتوطيد السلام المستدام باستضافة مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية في أفريقيا ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي سيعقد في هوكايدو.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا التي تؤيد هذا البيان.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة الهامة. وتمثل لجنة بناء السلام إنجازاً أساسياً في عملية إصلاح الأمم المتحدة. إن هذه الهيئة الاستشارية

تبدأ اللجنة دراسة إضافة بلدان جديدة لنظرها، بالتشاور الوثيق مع الهيئات التي أحالت طلبات الإضافة.

ومن الأساسي تعزيز علاقات اللجنة مع الهيئات والأطراف الفاعلة ذات الصلة، كالأجهزة الرئيسية، وأعني الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة، والصناديق والبرامج، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والجمعية المدني. وبما إني مشارك في هذا الجهد، وبصفتي رئيس اللجنة لهذا العام، سوف أبذل جهوداً حثيثة، وأغتنم كل فرصة متاحة لإقامة علاقات عمل أوثق مع تلك المنظمات.

كما أن استكشاف المسائل المواضيعية المتصلة ببناء السلام أمر ذو أهمية بالغة. وأنا مقتنع خصوصاً بأن مناقشة المبادئ التوجيهية العامة بشأن أنشطة بناء السلام عموماً، وبدون التركيز على بلدان بعينها، جديرة بالمتابعة.

إن التوعية بعمل اللجنة، ليس لدى الأطراف الفاعلة ذات الصلة فحسب، بل أيضاً لدى الجمهور العام، ستعزز إلى حد كبير التفهم والاهتمام اللازمين لإزاء عمل اللجنة والبلدان قيد نظرها. وفي هذا السياق، نعزم بذل كل جهد ممكن لزيادة تسليط الأضواء الكاشفة على عمل اللجنة. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تتضافر الدول الأعضاء معنا في تعزيز عمل اللجنة.

وبصفتي رئيس اللجنة، أود أن أؤكد لجميع أعضاء الجمعية العامة تكريس أنفسنا والتزامنا بأن تُكَلَّل اللجنة بالنجاح الحقيقي، وأعني به إحداث التغيير في الميدان. وبهذه الروح أتوجه إليكم جميعاً بطلب مد يد الدعم القيم والضروري لعمل اللجنة.

وأود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الممثل الدائم لليابان. لقد قدمت اليابان الدعم بنشاط بالغ إلى لجنة بناء

وبهذا المعنى، من الضروري جدا إشراك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني الوطني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الحالية والمحتملة. ويكتسي التنسيق الوثيق بين مقار الأمم المتحدة والجهات الفاعلة القطرية أهمية لأنه يحدد الأولويات الأكثر إلحاحا التي ينبغي تناولها، مثل الحكم الرشيد وتمكين الشباب وتوفير العمل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنظور الجنسين وسيادة القانون والعدالة وإصلاح القطاع الأمني.

ولضمان استدامة جهود السلام ينبغي مراقبة هذه الجهود ومتابعتها باستخدام مؤشرات نوعية وكمية على المستوى الاستراتيجي من أجل تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها واتخاذ الإجراء المناسب عندما تظهر بوادر تهديد للسلام، وزيادة اتساق الجهود المتعددة الأوجه ومتابعة إنجاز الالتزامات المتبادلة من جانب الجهات الفاعلة الدولية والقطرية. وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة أن يساعد لجنة بناء السلام على أن تستخدم أفضل الممارسات في عملها على المستوى الميداني. وبالإضافة إلى ذلك، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير الإيجابي للجنة على الأرض، نرى أنه ينبغي تعزيز العلاقة بين المقر والميدان. وحيثما أمكن، ينبغي أن يشارك ممثلون من الميدان في مناقشات اللجنة في نيويورك عبر الفيديو أو شخصيا، والغرض من هذا ليس تقديم الإحاطات الإعلامية للجنة فحسب، وإنما أيضا المشاركة في تقييم التقدم المحرز وتحديد الخطوات المقبلة الواجب اتخاذها. وبالإضافة إلى اجتماعات التنسيق القائمة، يمكن أيضا عقد اجتماعات لجنة بناء السلام في البلدان كي يتسنى لعدد أكبر من الجهات الفاعلة المشاركة.

وثمة أولوية أخرى، تمكن اللجنة من تحقيق قيمة مضافة أخرى وزيادة تأثيرها إلى أقصى حد، تتمثل في إبراز أنشطتها في الميدان عن طريق تحسين استراتيجيات التوعية

الجديدة، التي أنشئت لسد ثغرة في منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان الخارجة من الصراعات إلى جانب مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، توفر إطارا مؤسسيا إبتكاريا بدأت فيه الحكومات المعنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني معالجة بعض مسائل الأساسية المتعلقة ببناء السلام.

وقد أتيح ذلك بفضل التزام الرئيسين السابقين للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام السفير إسماعيل غاسبر مارتنس والسفير كترو أوشيمما، ونائبي الرئيس، فضلا عن رئيسي التشكيلات المخصصة لبلدان محددة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يهنئهم على عملهم القيم والتقدم المحرز تحت قيادتهم.

كما نود أن نهنئ السفير يوكيو تاكاسو بانتخابه مؤخرا رئيسا للجنة بناء السلام ونتمنى له كل التوفيق. والاتحاد الأوروبي يتطلع إلى أن يكون للجنة تأثير حقيقي على الأرض، بما في ذلك تحقيق قدر أكبر من الاتساق في الجهود الدولية المبذولة لبناء السلام.

إن تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137) وصندوق بناء السلام (A/62/138) اللذين قُدا إلى الجمعية العامة يشددان على أن توطيد السلام يجب أن يقوم على الملكية الوطنية والشراكة الدولية. والاتحاد الأوروبي يوافق على أن جهود تعزيز السلام يتعين أن تُبنى على احتياجات ورؤى البلدان المعنية أنفسها. وتبين التجربة أن العملية المملوكة وطينا وذات القيادة الوطنية هي الأساس الحقيقي للنجاح في بناء السلام وفي نهاية المطاف السلم المستدام. وتبين التجربة بصورة مماثلة أن العملية التشاركية الشاملة لبناء السلام هي الطريقة الوحيدة لضمان وضع أولويات مشتركة على صعيد البلاد بأسرها وبناء الدولة والتوافق الصادق بين الاحتياجات الحقيقية والمساعدة الخارجية والاتساق المستدام بين الالتزامات والتنفيذ.

والجداول الزمنية لورقة استراتيجية الحد من الفقر خطوة مشجعة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا السياق، إن الجماعة الأوروبية، بصفتها جهة مانحة رئيسية متعددة الأطراف لبوروندي ولسيراليون، مستعدة للعمل بصورة بناءة لتحقيق هذا الهدف على المستويين الاستراتيجي والميداني.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية أن يكون التمويل مستداما ويمكن التنبؤ به في عملية بناء السلام. ويضطلع صندوق بناء السلام، الذي أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بدور هام في توفير التمويل اللازم للبلدان من أجل البدء في عملية إعادة الإنعاش بصورة مبكرة. وما برحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسهم في هذا الصندوق. والاتحاد، بصورة جماعية، هو أكبر الجهات المانحة. ومن المهم ضمان انضمام مزيد من البلدان التي تستحق الدعم من صندوق بناء السلام وتعزيز تعبئة الموارد كي يتسنى الوصول إلى هدف التمويل المتمثل في مبلغ ٢٥٠ مليون دولار ومعالجة فجوة الانتقال بصورة فعّالة.

وإن كان الاتحاد الأوروبي يرى أن صندوق بناء السلام عامل حافز على بذل جهود بناء السلام، ولكن التمويل الطويل الأجل لا يزال واجبا على الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. ولا ينبغي لنطاق عمل الصندوق أن يتداخل مع الآليات القائمة الأخرى. ولكي يُكفل استخدام واسع وفعّال للصندوق، يجب استخدام نوافذ تمويله الثلاث استخداما كاملا. ويمكن لدور المجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام أن يساعد بصورة خاصة على توفير التوجيه بشأن الاستعمال الفعال للأموال.

وكما يسلّم التقريران، فإنه من المهم أن يكون واضحا لجميع الأطراف المعنية ببناء السلام منذ البداية الفرق بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام. كما ينبغي لنا أن نفكر في العلاقة المتداخلة بين اللجنة والصندوق، ولا سيما

والاتصال وكذلك توفير مزيد من الدعاية. كما أننا نرى أن المكتب المعني بدعم بناء السلام ينبغي أن يُجهز بالموارد الملائمة اللازمة لمواصلة دعمه بصورة فعّالة لأنشطة اللجنة المتزايدة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالالتزام الذي أبدته لجنة بناء السلام في سيراليون وبوروندي العام الماضي. ونشيد بالعمل المكثف من جميع الجهات المعنية التي أسهمت في وضع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، الذي نعتبره أداة هامة تسترشد بها حكومة ذلك البلد واللجنة نفسها، كما نشيد بجميع الشركاء على عملهم المشترك في بناء السلام. ونؤكد على أهمية آلية المراقبة والمتابعة التي يجري العمل على وضعها بين بوروندي واللجنة لإتاحة المجال لاستعراض التقدم المحرز في أنشطة بناء السلام وتحقيق الأهداف بصورة منتظمة. ولن يتسنى للإطار الاستراتيجي أن يُحدث تأثيرا أكبر على الأرض دون هذه الآلية.

أما بصدد سيراليون، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن لجنة بناء السلام أسهمت إسهاما قيما في مجال تعزيز الاهتمام الدولي والدعم المالي وفي مساعدة العملية الكلية لتوطيد السلام. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة المساعدة على استكمال اتفاق سيراليون واستحداث أدوات لمتابعة التقدم المحرز. وينبغي للجنة أن تكفل بقاء عملية بناء السلام في مسارها وسد الثغرات في الوقت المناسب وبصورة متسقة. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي للاتفاق أن يبني على الأطر القائمة، مثل ورقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية توطيد السلام وأطر المساعدة من الجهات المانحة الرئيسية الأخرى. ويجب علينا أن نضمن الربط الأمثل بين هذه الأطر مع تسليط الضوء على الالتزامات الوطنية والدولية والتشجيع على تنفيذها.

إن اعتماد آلية المراقبة والمتابعة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي إلى حد بعيد على آلية المراقبة

يقدمها الاتحاد، بصفته عنصرا فاعلا دوليا، في عدد من البلدان والمناطق الخارجة من الصراع في شتى أنحاء العالم، لا سيما في ميادين الدبلوماسية والجيش والأمن.

السيدة آنجيلا براون (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحو لي رجاء، سيدي، أن أعرب لكم، بالنيابة عن تجمع حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام، عن خالص تماننا بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الهيئة. وإننا لواثقون بأن الجمعية العامة، في ظل قيادتكم المقتدرة، ستكتمل مجموعة أنشطتها بطريقة ودية وبكفاءة وبروح مهنية بما يتناسب والمنصب السامي للرئاسة وتوقعات الوفود الكثيرة التي تتألف منها هذه المنظمة.

تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137) المرفوع إلى الجمعية، تنفيذًا للولاية الواردة في القرارات المؤسسين للجنة - القرار ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٦ (٢٠٠٦) - لعلامة واضحة على أن المبادرات الأخيرة في عملية إصلاح الأمم المتحدة جارية على قدم وساق. وإن إكمال لجنة بناء السلام سنتها الأولى من العمل وعرض هذا التقرير على الجمعية ليس لحظة تاريخية فحسب في عمر اللجنة، بل إن التقرير سيشكل أساسا متينا للعمل اللازم للمضي قدما، مع إضافة واجهة أخرى إلى كَم المعرفة المتراكم، بما يساعد البلدان في مرحلة ما بعد الصراع التي تدرس اللجنة أوضاعها على توطيد السلام ووضع الأسس للتأهيل الفوري والانتعاش الاقتصادي المستدام والتنمية.

طيلة الـ ١٢ شهرا الماضية تصارعت لجنة بناء السلام مع شتى المسائل الإدارية والتنظيمية والنهجية ونجحت في غمار سعيها إلى إثبات وجودها والاضطلاع بولايتها، ومراعاتها لاحتياجات بناء السلام في بوروندي وسيراليون، أول بلدين تنظر اللجنة في أوضاعهما.

ترتيب الإجراءات فيما بينهما وكيفية ربط التدخلات المبكرة المتوسطة الأجل باستراتيجية طويلة الأمد.

تقييم الاتحاد الأوروبي للجنة بناء السلام إيجابي. ونحن في الوقت ذاته مدركون للتحديات الكبيرة التي ستواجهها في المستقبل. ويجب على اللجنة أن تبرهن على قدرتها على تحقيق نتائج فعلية للبلدان قيد نظرها. كما أن ممارسات العمل الفعالة لعلاقة لجنة بناء السلام مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ينبغي تعريفها وإقرارها. فعلاقة لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز يجب تحسينها، وينبغي لتلك الهيئات، لا سيما مجلس الأمن، أن تستفيد استفادة كاملة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام.

ويمكن أن تعكف لجنة بناء السلام على دراسة بلدان جديدة في سنتها الثانية. وقد أعرب بلد واحد على الأقل عن رغبته في أن يدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وينبغي للجنة أن تكفل أن تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة لتناول قضايا تلك البلدان، من حيث الموارد البشرية والقدرة، وأن تستفيد من دروس تجربتها في بوروندي وسيراليون. كما ينبغي لها أن تواصل دراسة التوقيت المناسب للتخفيض التدريجي لعملياتها في بلد معين ثم إنهاؤها فيه.

أختتم بالقول إن الاتحاد الأوروبي سيبقي على حجم مساهمته الإيجابية في عمل لجنة بناء السلام. وقد عقدنا عزمنا على مساعدة اللجنة على أن تترك تأثيرا إيجابيا قابلا للقياس في المناطق التي تنخرط في العمل فيها. وفي هذا السياق نشدد على أهمية الدعوة القائمة الموجهة إلى الجماعة الأوروبية كمنح مؤسسي للمشاركة في اجتماعات لجنة بناء السلام، وتطلع إلى تنفيذ الترتيبات المنتظرة طويلا والتي تسمح بتمثيل كاف للاتحاد الأوروبي، في ضوء المساهمات الكبيرة التي

ثم إبداء قلة الاهتمام أو التهاون في الوقت ذاته في أعمال المتابعة الحاسمة الأهمية، في أهم مرحلة حاسمة من العملية.

السنة الثانية من عمر لجنة بناء السلام ستتطلب تنسيقاً وثيقاً بين اللجنة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وصندوق بناء السلام والبلدان والوكالات المانحة، خاصة تلك العاملة في الميدان في حالات ما بعد الصراع، إذا أُريد تجنب بعض من هفوات الأشهر الأخيرة. وما يكنسي الأهمية أيضاً أن تواصل اللجنة عملها في الأشهر التالية بنفس المستوى من الالتزام والتفاني والحماس الذي تجلّى أثناء الفترة قيد الاستعراض. وفي ذلك الصدد، تود حركة عدم الانحياز أن تكرر عدداً من المبادئ الأساسية التي يجب أن يظل عمل اللجنة يهتدي بها.

لئن كنا نرحب بالالتزام مجتمع المانحين بأنشطة لجنة بناء السلام، فإن اللجنة ليست منظمة مانحة. إن أنشطتها التي ينخرط فيها جميع أصحاب المصلحة يجب أن تنفذ في سياق أوسع وأشمل وأكثر مشاركة، بما يتسق وولايتها. وإن القرارات المتعلقة بتوفير الموارد المالية يجب بالتالي أن تسترشد بالأولويات الوطنية وأن تستند إلى القرار الجماعي لأعضاء لجنة بناء السلام. وإن التوصيات بشأن المساعدة يجب أن تبرز مجالات الأولوية التي تقررها حكومة البلد قيد الاستعراض أمام اللجنة. وإن مسألة التوجيه الحكومي يجب أن تكون في أعلى سلم التخطيط لطريقة المضي قدماً، وأن يستفاد منها بالتأكيد في تعزيز عملية التملك الوطني. إن الأخذ بهذا النهج الاشتمالي الجامع للتقييم والتقدم بالتوصيات في الاجتماعات الخاصة بقطر محدد لا يمكنه إلا أن يضاعف من نزاهة العملية داخل اللجنة.

إننا نؤمن بأن عمل اللجنة، بعد أن اكتمل هيكلها الآن، ينبغي أن يأخذ بعداً آخر مع استجابتها لتوقعات المجتمع الدولي، خاصة البلدان الخارجة من الصراع، بالخروج

تجمع حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام مسرور بوجه خاص بالطابع الشامل لمحتويات التقرير الذي يمثل بتقديرنا سرداً واقعياً أميناً لما حدث أثناء الفترة قيد النظر، والذي يوفر بناءً على ذلك سجلاً دقيقاً لعمل اللجنة لإطلاع الأجيال المقبلة عليه.

إن حركة عدم الانحياز تواصل التشديد على أن الجوانب الإنمائية لأي استراتيجية موجهة صوب انتشار بلدان خارجة من الصراع من محتها لا يمكن المغالاة في أهميتها. وإن الحركة تتفق بقوة على أن لجنة بناء السلام لا يمكنها أن تتجاهل المبادئ الأساسية مثل سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان. لكن تلك المبادئ لا يجوز بالتأكيد أن يكون التشديد عليها على حساب توفير استراتيجيات تخفيض المخاطر في الفترة التي تعقب الصراع مباشرة، وهذا هو بالضبط الغرض المباشر من اللجنة. إن تلك الاستراتيجيات تستهدف تخفيض الفقر وتتضمن: التعليم والتدريب؛ والتنمية الزراعية الريفية؛ وإصلاح القطاع الخاص، وغير ذلك من مبادرات بناء القدرة، بما فيها تهيئة مناخ استثماري ودي - وكلها تفضي إلى خلق فرص العمل، إلى جانب الوظائف العالية المستوى وما يرافقها من تحسين شامل في حياة وظروف معيشة السكان المحليين.

وتتطلع حركة عدم الانحياز قدماً إلى مواصلة الحوار داخل لجنة بناء السلام مع الاستمرار في البناء على النجاحات المحققة في الأشهر الماضية، مدركين دائماً للحقيقة أن البلدان قيد نظر اللجنة تتطلب إجراءات سريعة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية كجزء من عملية التأهيل والتعمير.

علاوة على ذلك، يجب على لجنة بناء السلام أن تواصل تعريف الوسائل التي يتم بموجبها وصول الأموال الموافق على صرفها من قبل اللجنة إلى البلدان المستفيدة بأسرع وقت ممكن. ولا يكفي تعريف الحاجة الحاجة إليها

سنتها الأولى. ونحن مدينون أيضا للسفير النرويجي لوفلد والسفير الهولندي فرانك ميور، على تنسيق أعمال اللجنة في الصيغة القطرية بشأن بوروندي وسيراليون، وكذلك للسفيرة السلفادورية غياردو على العمل المفيد الذي اضطلعت به في رئاسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ونود كذلك أن نُطمئن الرئاسة الجديدة، السفير الياباني يوكيو تكاسو، على دعمنا التام له، وقد سبق أن أظهر لنا حيويته في النهوض بعمل اللجنة. واسمحوا لي أخيرا أن أشكر العاملين في مكتب دعم بناء السلام على مساهمتهم الهامة في عمل اللجنة.

أثناء السنة الأولى كان تركيز اللجنة الرئيسي منصبا على بناء السلام في البلدين المدرجين في جدول أعمالها، أي بوروندي وسيراليون. لقد أنجز قدر كبير من العمل المضموني بشأن الحالتين، بما في ذلك وضع استراتيجيات متكاملة يؤمل أن تشكل إطار العمل الذي ستخضع فيه اللجنة في البلدين. ولقد استرشدت العملية بالتملك الوطني واستفادت من المشاورات والمبادرات على الصعيد الميداني. وقامت اللجنة بزيارات ميدانية إلى البلدين. وإن مساهمة مكتب الأمم المتحدة المتكاملين في بوروندي وسيراليون كانت حاسمة أيضا في هذه العملية.

وفضلا عن وصف التقرير لعمل لجنة بناء السلام، فإنه يعرض ملاحظات ويتقدم بتوصيات حول المسائل المتعلقة والتحديات القائمة. ولما كانت هذه المرحلة مرحلة تكوين للجنة، فقد يكون من السابق لأوانه البدء في قياس الأثر الحقيقي لعملها أو تقييمه بمقاييس النجاح أو الفشل. إن أداء اللجنة، أثناء السنة الأولى، وفي ضوء الصعوبات الأصلية والاختلافات في الآراء، علاوة على التوقعات التي وسمت مناقشات تطور اللجنة، كان جديرا بالثناء من كل الأوجه. وإننا نؤمن بأنه رغم "مشاكل الفطام"، فقد أنجز قدر كبير من العمل الأساسي فيما يتعلق بالبنود التنظيمية والمضمونية

بنتائج مثمرة من أنشطة أعظم وأكثر قوة، في الأشهر المقبلة، بما في ذلك عن طريق إدراج بلدان أكثر في جدول أعمالها للنظر في أوضاعها مع سعي تلك البلدان إلى توطيد السلام ورسم خطط رخائها.

تجمع حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام يطالب بترشيح اجتماعات اللجنة. لا بد لنا من التحرك وتبديد سوء الفهم بأنه، ما دامت هناك تشكيلات مختلفة، فإنه توجد أكثر من لجنة واحدة لبناء السلام. وفي هذا الصدد، يجب على اللجنة التنظيمية أن تعمل بمثابة مركز تنسيق لكل أنشطة لجنة بناء السلام، بما في ذلك عمل الاجتماعات القطرية.

أخيرا، تواصل حركة عدم الانحياز الإشادة بأنغولا، أول رئيس للجنة بناء السلام، على الانجازات التي حققتها اللجنة تحت توجيهها أثناء المرحلة الاستهلاكية.

واسمحوا لي رجاء أن أعرب عن التقدير لرؤساء الاجتماعات القطرية ومكتب دعم بناء السلام، على جهودهم التي لا تعرف الكلل ومساهماتهم الممتازة أثناء الدورة الأولى للجنة.

ونعتنم هذه الفرصة أيضا لرحب باليابان، الرئيس الجديد للجنة بناء السلام، ولنعرب عن أفضل تمنياتنا لها وللأعضاء الجدد الآخرين في مكتب اللجنة الجديد.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): قرار اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بتأسيس لجنة بناء السلام كان اعترافا مهما، وإن جاء متأخرا، بالحاجة إلى نهج شامل للسلام والعلاقة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية.

وباكستان، بصفتها عضوا مؤسسا للجنة، تشرفت بالمساهمة في عملها في مرحلتها التكوينية. ونحن نظل على التزامنا الراسخ بنجاح اللجنة. وأود أن أشكر السفير الأنغولي مارتنس على البراعة التي قاد بها عمل اللجنة أثناء

سيكون التملك الوطني من جانب البلدان تحت نظر اللجنة، والضحية الأكبر يمكن أن تكون لجنة بناء السلام نفسها.

المطالبة بالاضطلاع بالتزامات شاقة من جانب البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، والقبول بفرض الشروط والتمحيص المضاعف، سيحرفان اللجنة عن مسار مهمتها الرئيسية. بمساعدة هذه البلدان التي تواجه في المقام الأول ظروفًا استثنائية. لقد رأينا أنه، على سبيل المثال في مناقشة إطار العمل الاستراتيجي لبوروندي، لئن كانت الالتزامات متوقعة من البلد المعني، فقد كان هناك تردد، من جانب الشركاء، في أن يتقدموا أنفسهم بالتزامات محددة.

وعلى الجانب التشغيلي، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي تعظيم الأثر الذي تتركه اللجنة في الميدان. وإن زيادة النهج والتعاون على صعيد المنظومة يشكل مفتاح الانتقال من الصراع إلى السلام المستدام والتنمية المستدامة. ويجب ألا تغيب عن بالنا أن هذه أزمات معقدة ويجب معالجتها معالجة شاملة، من كل جوانبها - السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ومن الضروري أيضا معالجة الأسباب الجذرية للصراع بغية منع الانتكاس إليه مجددا.

إن الخط الفاصل بين بناء السلام والتنمية لا يكون واضحا دائما. مع ذلك، تقوم الحاجة إلى ضرب توازن بين أنشطة بناء السلام الآنية وأولويات التنمية الطويلة الأمد. ويتعين أن يكون التبادل التجاري والاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون وتنمية القطاع الخاص جزءا من برنامج بناء السلام.

وإن السلام الدائم والتنمية المستدامة لا يمكن ضمانهما دون تحقيق البلد للاكتفاء الذاتي وتقليل اعتماده على المساعدات الخارجية. وينبغي تشجيع الاستخدام الأمثل لموارد البلد الذاتية وذلك، ضمن جملة أمور، من خلال التجارة وإضافة قيمة إلى المواد الخام.

من جدول الأعمال. ويحدونا الأمل أن تتمكن اللجنة، بالبناء على ذلك، من تحسين إنتاجها نوعيا وكميا على السواء في السنوات المقبلة.

وتواجه اللجنة أيضا تحديات عديدة: سياسية ومفاهيمية وتنظيمية وتشغيلية. وقد بذل البعض منذ البداية جهدا لإبقاء اللجنة مرتبطة بمجلس الأمن بصورة وثيقة، بل وفرض تبعيتها له. والاحتكاك الذي نجم عن ذلك ربما أمكن تجنبه لو أن علاقة اللجنة بالهيئات الرئيسية الثلاث كانت محددة بدرجة أوضح في القرار المؤسس للجنة. ونأمل أن يتطور عمل اللجنة مع تقدير أعظم لمزايا الجهود التعاونية والتكاملية للهيئات الرئيسية الثلاث. والواقع أن هذه الحاجة إلى الترتيبات التكاملية هي التي كانت بمثابة الحجة المنطقية لتأسيس اللجنة.

مشكلة أخرى تمثلت في الجهد المبذول للتقليل من دور اللجنة التنظيمية. وإننا نتفق على أن معظم العمل ينبغي أن يتم في الصيغة القطرية المحددة. بل إن هذا المفهوم هو الذي سعت باكستان إلى الترويج له في اقتراحها عام ٢٠٠٤ بإنشاء لجان مخصصة مشتركة. ولكن بعد أن اتفقنا جميعا على تشكيل اللجنة التنظيمية فهذه اللجنة يجب إعطاؤها المكانة اللائقة وأن يستفاد منها استفادة تامة. ويجب أن تتمتع بالإشراف الاستراتيجي على عمل اللجنة، بما في ذلك الاجتماعات القطرية المحددة والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. وينبغي للجنة التنظيمية أن تجتمع بتواتر أكبر. ويجب أن تكون اللجنة ورئاستها الواجهة الأولية التي تتفاعل مع العناصر الخارجية، لا سيما الهيئات الرئيسية والمؤسسات المناحة وغيرها. إن الصيغة القطرية المحددة، المصممة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والمرونة، ينبغي ألا تتم بالالتفاف على اللجنة التنظيمية.

كما لا يجوز للجنة أن تتحول إلى منتدى آخر مؤلف من مانحين ومتلقين. ومن بين ضحايا تطور كهذا

والبرامج المتفق عليها والمتعلقة ببناء السلام في البلدان المعنية. واللجنة أفضل جهة للمساعدة على تعبئة هذه الموارد من خلال الآليات الأخرى القائمة، بما في ذلك مؤتمرات المانحين. ويمكن لكل الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة أن تساعد في هذا الجهد لتوفير الموارد.

إن التنسيق وتبادل المعلومات، بما في ذلك الدروس المستفادة، بين الصندوق ولجنة بناء السلام هما أمر حيوي من أجل التوصل إلى منظور سليم وتحقيق النجاح لمنظومة بناء السلام. ولعلها فكرة جيدة أن يتم ترتيب تفاعل وثيق بين أعضاء اللجنة والفريق الاستشاري للصندوق.

وفي التحليل النهائي، يكمن مفتاح النجاح في التنفيذ والمتابعة. والأطر الاستراتيجية لبناء السلام هي المنبر المشترك لأعمالنا. وسيتعين استكمالها من خلال آليات رصد ومتابعة متفق عليها فيما يتعلق بالتزامات كل من البلدان المعنية والمجتمع الدولي. وهكذا ستكون لدينا استراتيجيات حية، وهو ما سيسمح بالصقل وتصحيح المسار، وذلك استجابة للثغرات والاحتياجات الحرجة حال ظهورها.

ويظل رصد الأنشطة المنجزة والحالية والمخطط لها ومجمل تدفقات الموارد ممارسة هامة ومتواصلة. وقد تم تحديد التحديات النمطية لتعبئة الموارد الخارجية في عمليات الرصد التي يقوم بها مكتب دعم بناء السلام. وينبغي أن يساعد ذلك على تحديد الثغرات والشركاء المحتملين وآليات معالجة هذه الثغرات.

في الختام، أود أن أقول إن لجنة بناء السلام أظهرت أنها واعدة للغاية. وكانت جهودها خلال السنة الأولى موضع تقدير عام، بما في ذلك تقدير البلدين المدرجين في جدول أعمالها. وينبغي أن يشجع ذلك البلدان الأخرى على التماس مشورة ومساعدة اللجنة. وتعتقد باكستان أن لجنة بناء السلام قادرة على معالجة الأزمات المعقدة في بلدان

لقد عقدت لجنة بناء السلام حوالي ٥٠ اجتماعاً بصيغ مختلفة خلال عامها الأول. وهذا النوع من الاهتمام الذي أولته للبلدين المدرجين في جدول أعمالها ما كان يمكن إيلاؤه في مجلس الأمن، الذي لا يمكنه أن يتناول القضايا إلا بشكل دوري. ولهذا السبب اقترحنا في وقت سابق أن تنظر اللجنة أيضاً في التقارير الشاملة التي يقدمها المكتبان المتكاملان في بوروندي وسيراليون. فمن شأن ذلك أن يحسن التنسيق بين الميدان والمقر.

وثمة حاجة أيضاً إلى تحقيق أقصى استفادة فعالة من مشورة لجنة بناء السلام وتوصياتها. إن اللجنة آية فريدة نظراً لأن جميع العناصر الفاعلة تجتمع فيها على الطاولة. وينبغي أن يعنى هذا تحسين الاتصال وسرعة اتخاذ الإجراءات من كل المعنيين. ومن المهم أيضاً أن نرى كيف تؤثر مشورة اللجنة على أعمال وقرارات الجهات ذات الصلة. ويمكن أن تعطى مشورة اللجنة ثقلاً أكبر ومزيداً من القبول إذا ما أدرجت بعد ذلك في قرارات الأجهزة الرئيسية.

وينبغي للمؤسسات المالية الدولية، من جانبها، أن تبدي مزيداً من المرونة التنفيذية في تفاعلاتها مع البلدان التي هي قيد النظر وفي المساعدات التي تقدمها إليها.

يجب زيادة تعزيز دور التوعية الذي تقوم به اللجنة من أجل حشد الموارد والمساعدة على ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به وضمان استمرار اهتمام المجتمع الدولي بالبلد المعني. ويمكن توفير المساعدة بشكل مباشر عن طريق صندوق بناء السلام، الذي لا تقدر قيمته بثمن. بيد أن المقصود من هذه المساعدة أن تكون ذات طابع فوري أو قصير الأجل. لذلك من المهم تعزيز الأثر الحافز لأنشطة الصندوق، بما في ذلك المساعدة التي تقدم عبر نافذته لحالات الطوارئ. ولكن ينبغي الإقرار بأن ثمة حاجة إلى موارد أكبر بكثير وعلى أساس مستدام لتحقيق الأهداف والمخطط

التنمية المستدامة في الدول الخارجة من النزاعات، الأمر الذي يستلزم من اللجنة توطيد العلاقة مع كافة أجهزة وإدارات وبرامج الأمم المتحدة المعنية ومؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة، وكذا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ببناء السلام، خاصة في الأقاليم التي تتواجد فيها الدول التي هي قيد نظر اللجنة.

ويستتبع ذلك ضرورة تطوير اللجنة لسبل تفاعلها مع الدول المدرجة في جدول أعمالها. وأشار في هذا الخصوص إلى أهمية قيام اللجنة بزيارات ميدانية للدخول في حوار مباشر مع الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص للحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية، فضلا عن إجراء تقييم مباشر لأولويات بناء السلام على أرض الواقع.

وقد أثبتت التجربة أهمية أن تستمر اللجنة في تطوير علاقتها المؤسسية مع كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي ما زالت تتطلب مزيدا من التحديد والتوضيح في إطار من الاحترام الكامل للتوازن المؤسسي بين تلك الأجهزة ووفقا لاختصاص كل منها. بموجب الميثاق. كما يتطلب الأمر إعادة النظر على نحو مستمر في قواعد الإجراءات الأولية للجنة ببناء السلام، في ضوء المستجدات والخبرات المكتسبة من خلال عمل اللجنة في عامها الأول، بما يؤدي إلى إرساء قواعد مؤسسية واضحة للتعامل مع كافة الحالات المعروضة عليها. بمعايير موحدة لا تخضع لاعتبارات سياسية.

ومن الضروري أيضاً عدم التركيز في أعمال الاجتماعات المخصصة على الدول المدرجة في جدول أعمالها فحسب، وإنما تعزيز الدور المؤسسي الذي تقوم به اللجنة التنظيمية، بهدف تطوير النقاش التفاعلي حول موضوعات بعينها، وتطوير جميع اللوائح والإجراءات المرتبطة

أخرى عديدة. ولدى المجتمع الدولي الموارد والقدرة على التصدي للتحديات التي تواجهها بلدان عديدة واقعة في دوامة من المشاكل وسياسات الندرة. وفي نهاية المطاف، إن الفقر والندرة هما ما يجب استتصاليه تماما في لجنة بناء السلام والأجهزة والهيئات الأخرى ذات الصلة الموجودة تحت تصرف المجتمع الدولي.

السيد عبد العزيز (مصر): يسعدني أن أستهل بياني بتقديم الشكر للجنة ببناء السلام وللأمين العام على تقديمها التقرير السنوي الأول عن أعمال لجنة بناء السلام في دورتها الأولى (A/62/137)، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/62/138).

إن مصر من منطلق إيمانها بأهمية الدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام في منع انزلاق الدول الخارجة من النزاعات مرة أخرى إلى مرحلة النزاع، قد حرصت على أن تنضم إلى عضوية اللجنة منذ إنشائها، وسعت إلى تنفيذ اللجنة لمهامها التي تضمنها قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ على نحو يقود إلى أفضل النتائج المرجوة.

وقد تضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى إشارات إلى الانجازات التي حققتها اللجنة في عامها الأول، مع كل ما يرتبط بذلك من جوانب موضوعية وإجرائية، الأمر الذي يستوجب قيام الجمعية العامة بتقييم الإيجابيات والسلبيات، والتقدم باقتراحات تهدف إلى تعزيز دور اللجنة التنظيمية واللجان المخصصة لسيراليون وبوروندي والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، لتمكين تلك الجهات جميعا من القيام بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه.

فمن الضروري ضمان استمرار اللجنة، وبفاعلية، في العمل على جمع كافة الأطراف الفاعلة وتقديم المشورة والمقترحات القائمة على الدراسة المتعمقة، وصولا إلى إقرار وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، وإرساء أسس

في ضوء حرص مصر على نجاح صندوق بناء السلام وتحقيقه لهدفه المنشود، نرى ضرورة وفاء الدول بالمساهمات التي تعهدت بها لميزانية الصندوق، خاصة وأن الصندوق لم يتلق سوى ١٤٢ مليون دولار من إجمالي ٢٢٦ مليون دولار تعهدت بها ٣٤ دولة، في حين أنه من المقدر أن تبلغ ميزانية الصندوق ٢٥٠ مليون دولار، خاصة وأن التأخر أو عدم الوفاء بتلك المساهمات سوف يعيق الصندوق عن أداء مهمته.

ويقترن بذلك ضرورة توضيح العلاقة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. فرغم استقلالية الصندوق وتبعيته للأمين العام، فإن تسميته "صندوق بناء السلام" تتطلب قدراً أكبر من التنسيق والترابط بين أنشطته وأنشطة لجنة بناء السلام، خاصة وأن العديد من الدول ترى أن هذا الصندوق قد تحول إلى رابطة تجمع الأمين العام مع الدول المانحة خارج نطاق لجنة بناء السلام. ويتطلب ذلك أيضاً حتمية تطوير أسلوب إدارة الصندوق على نحو يزيد من قدرته على العمل بسرعة وفاعلية، وعلى صرف المبالغ التي تخصص لتمويل مشروعات بعينها في أقرب فرصة، وأن تصر اللجنة على القيام بدورها في تقديم الإرشاد بالنسبة للسياسة العامة لاستخدام موارد الصندوق مثلما هو وارد في تفويضها.

وفي هذا الصدد، نطالب الأمين العام بالاسترشاد على نحو متزايد برأي لجنة بناء السلام في الحالات التي يرى فيها أن دولة معينة مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق. وألا يكتفي بإخطار اللجنة بقراره صرف مساعدات من الصندوق لدولة أو لأخرى بعد إصداره لهذا القرار. وتطلع أيضاً إلى قيام الصندوق باستحداث آلية لتقييم جدوى ما تم إنفاقه، وتقديم تقرير عما إذا كانت هذه المبالغ قد ساهمت بالفعل في تقليل فرص إعادة انزلاق الدول المعنية مرة أخرى إلى مرحلة التراجع.

بقواعد وأساليب عمل اللجنة، مع مراعاة النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

ولكي تنجح جهودنا، يتعين على اللجنة، في ممارستها لأنشطتها، أن تتحقق من التزامها باحترام وتطبيق مبادئها الأساسية، وفي مقدمتها مبدأ الملكية الوطنية للدول التي تتعامل لجنة بناء السلام مع قضاياها، من حيث التخطيط أو التنفيذ أو إنهاء عمل لجنة بناء السلام على أراضيها بقرارها السيادي الوطني، دون أي ضغوط سياسية أو مالية. ويرتبط بذلك العمل على الانتهاء من إنشاء آلية للمراقبة والمتابعة، لضمان تنفيذ كل الأطراف الوطنية والدولية التزاماتها المتعلقة بأولويات بناء السلام المتفق عليها بين اللجنة والدول المعنية.

ويجب ألا تتحول لجنة بناء السلام إلى لجنة للوصاية على مقدرات الدول الخارجة من النزاعات، أو أن تتحول إلى مجرد وسيط يجمع الدول المانحة والمتلقية معاً، أو إلى نادٍ للمانحين على نحو يؤدي إلى تهميش دور الدول غير المانحة في اللجنة. ويتطلب ذلك قيام اللجنة بدراسة متعمقة لدور لجان التنسيق، التي تقوم بمراجعة وإقرار المشروعات التي تدخل في إطار خطة الأولويات لكل دولة من الدول المعنية التي تكون حالتها معروضة على اللجنة، وتحديد المعايير الموحدة التي يتعين أن تلتزم بها هذه اللجان لدى دراستها للمشروعات التي تقدم لإقرارها من لجنة بناء السلام، وذلك للحيلولة دون ربط المانحين بين الموافقة على هذه المشروعات وأية شروط تحد من سيادة الدولة المعنية أو استقلالية قرارها الوطني.

كذلك يتعين على الجمعية العامة تقديم الدعم الكامل لمكتب دعم بناء السلام، وتوفير الوظائف والموارد المالية اللازمة له لتمكينه من القيام بدوره على أكمل وجه، وتوفير الموارد المالية التي تكفل القيام بالمزيد من الزيارات الميدانية الهادفة للدول قيد النظر.

التنظيمية والإجرائية والمنهجية الهامة جداً، بالإضافة إلى عبء عملها الثقيل في ميدان بناء السلام. ويبدو أن وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام خاصة بكل بلد بعينه هو النهج الصحيح، ويبدو أن هذه الاستراتيجيات، بحكم تشكيلها، تتوفر لها كل الإمكانيات لكي تصبح أداة فعالة لبناء السلام. ويستحق الثناء أيضاً مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام ورؤساء الاجتماعات المخصصة لبلدان محددة. وثني على سيراليون وبوروندي لتعاونهما مع مبادرتي لجنة بناء السلام، ولامتلاكهما لهاتين المبادرتين.

بيد أنه لا مجال للشعور بالرضى عن الذات. فلا يزال يوجد مجال واسع للتحسين. ونرى أنه يتعين زيادة تعزيز علاقات لجنة بناء السلام الميدانية مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وأصحاب المصالح الوطنيين والممولين والمجتمع المدني. وينبغي أيضاً تعزيز العلاقات الميدانية مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي أعيدت هيكلتها مؤخراً. وينبغي تجنب الخلافات التي واجهتها لجنة بناء السلام، في وضع نظامها الداخلي وطرائق عملها في بداية مرحلة عملها، بزيادة تبسيط إجراءاتها. وينبغي أن تُدخل اللجنة التنظيمية قدراً أكبر من الديناميكية في هيكل بناء السلام بالاضطلاع بدور استباقي وأخذ بزمام المبادرة على نحو أكبر.

وينبغي أن يكون للجنة بناء السلام نظام مدمج في إجراءاتها لاستعراض إنجازاتها في ميدان بناء السلام، لتتمكن باستمرار من البناء على هذه الإنجازات. وينبغي أن تُطور اللجنة أيضاً آلية للمتابعة والرصد، لتغذية مهام متابعة استراتيجيات بناء السلام المتكاملة، ولتيسر لها تقييم إجراءات المساءلة التي تتضمنها هذه الاستراتيجيات وتقييم فعاليتها. وهذا من شأنه أن يمكن اللجنة من إجراء التعديلات

حاتماً، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى رئيس لجنة بناء السلام أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، السفير إسماعيل غاسبار مارتيز، الممثل الدائم لأنغولا. ونتقدم أيضاً بالتهنئة إلى سفراء كل من النرويج وهولندا والسلفادور على نجاح جهودهم في قيادة عمل اللجنة خلال العام المنصرم. ونهنئ أيضاً مكتب دعم بناء السلام على الجهود الكبيرة التي بذلت خلال العام الماضي، والتي يظهرها التقرير بجلاء. ونؤكد على ثقتنا بأن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من التعاون بين المكتب وأعضاء اللجنة للتغلب على جميع المشكلات التي صادفت اللجنة في عامها الأول. ونتمنى لليابان وأعضاء مكتب لجنة بناء السلام الجدد كل التوفيق في قيادة أعمالها في عامها الثاني.

السيد جاهان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):

السيد الرئيس، يرحب وفد بنغلاديش بهذه الفرصة لمناقشة أعمال لجنة بناء السلام في السنة الأولى من عملها.

نؤيد البيان الذي ألقاه ممثل جامايكا باسم مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز. إلا أننا نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية.

كما نعلم جميعنا، أنشئت لجنة بناء السلام لمعالجة ثغرة في هيكل الأمم المتحدة، وبالتالي تخفيض خطر عودة البلدان الخارجة من الصراعات إلى مستنقع الصراع والأزمات. ولهذا الغرض، فإن الأعمال التي قامت بها لجنة بناء السلام حتى الآن في مشروعها الجديد في سيراليون وبوروندي ساهمت بشكل كبير وملحوس في تعزيز السلام في هذين البلدين.

وعلى الرغم من أن لجنة بناء السلام حديثة العهد، فإن السنة الأولى من عملها مرضية جداً في ضوء تعقد عملها، والولاية الثقيلة التي أنيطت بها، وحقيقة أن عليها أن تحدد أسلوب عملها بنفسها وأن تعالج بعض المسائل

الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام مبادرات محلية من قبيل الأفكار التي تتبع محلياً، مثل تقديم القروض الصغيرة وتوفير التعليم غير النظامي للمرأة، إلى جانب تقديم الدعم المادي الخارجي.

ويتعين على لجنة بناء السلام، استناداً إلى خبرتها في العمل خلال العام الأول، أن تحدد عملية فك ارتباطها ببلد معين وتوقيته. وقبل أي فض للارتباط من هذا النوع، ينبغي أن تتأكد من أن تترك وراءها استراتيجية متكاملة لبناء السلام أو آلية أخرى من شأنها أن تجعل السلام مستداماً بذاته حتى بعد فض مشاركتها. وفي الوقت ذاته، يتعين على اللجنة أن توسع نطاق عملياتها وأن ترسم ملامح إجراءات اختيار بلدان جديدة والأساس في هذا الاختيار.

ونرى إطلاع أعضاء لجنة بناء السلام بشكل أكثر تواتراً على عمليات صندوق بناء السلام، وتبادل المعلومات المتعلقة بالمبالغ المنصرفة في وقت مبكر بما فيه الكفاية لدراساتها. ويتعين إيضاح العلاقة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ودور كل منهما للجهات صاحبة المصلحة على أرض الواقع، تبديداً للخلط فيما يتعلق باستحقاق الدعم من صندوق بناء السلام.

إن هذه مجرد بداية رحلة طويلة ومضنية تنتظر لجنة بناء السلام. وكلما زاد عدد البلدان التي تدخل في نطاق نظرها، سيزداد ثقل المتوقع منها والمسؤوليات والتعهدات المواكبة لعبء عملها. وللتعامل مع هذه الأمور تتطلب لجنة بناء السلام والهيئات المساندة لها ستتطلب دعماً سياسياً ومادياً متزايداً. ونحن بصفتنا من أعضاء اللجنة، ننتظر من المجتمع الدولي أن يتقدم لمساعدتنا على تنفيذ ولايتنا.

وأقصر تقصيراً شديداً إذا لم أسجل في الحضر تقديرنا الخاص للسفير غاسبار اسماعيل مارتيز، ممثل أنغولا وأول رئيس للجنة، على رئاسته الحكيمة، وخاصة في المراحل

اللازمة في الجهود التي تبذلها لإحداث أقصى تأثير على الأرض. وينبغي أن تكون الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام شاملة بالقدر الذي يغطي جميع أولويات بناء السلام.

وبما أن الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة يعتزم النظر في عدد من المسائل الأخرى المتعلقة ببناء السلام، ينبغي أن يخصص بعض الوقت لتبادل الخبرات القيمة التي لدى البلدان المساهمة بقوات في مجال حفظ السلام. وينبغي أن تتجلى الدروس المستفادة في هذا الصدد بالقدر الواجب فيما يوضع من استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. ومن العوامل الرئيسية لنجاح لجنة بناء السلام في عملها إيلاء المجتمع الدولي الاهتمام لأنشطة بناء السلام التي تقوم بها في البلدان المعنية. لذلك ينبغي إبراز اللجنة وأعمالها بالشكل الملائم من خلال أنشطة التوعية من أجل الاحتفاظ بهذا الاهتمام.

ويرى وفدي أيضاً أن التركيز في حالي بوروندي وسيراليون كان أقل نوعاً ما على مسألة الانتعاش الاقتصادي للمجتمعات الخارجة من صراعات. ولتعزيز أعمال لجنة بناء السلام، نرى أن يوجه الاهتمام أيضاً لبناء المؤسسات السياسية التعددية، وتكوين هيئات مؤمنة بالسلام، واستعادة مناخ الثقة المتبادلة والتسامح، وإيجاد عملية للمصالحة والتعافي على صعيد المجتمع.

وفيما يتعلق بأعمال لجنة بناء السلام، تدعو بنغلاديش منذ البداية الأولى لفكرة أن تمسك المجتمعات الخارجة من صراعات بزماء مصائرها وأن يستند عمل لجنة بناء السلام إلى مبدأ الملكية الوطنية لمقاييد الأمور. ومن دواعي الاعتباط أن اللجنة تأخذ بعملية شاملة تدفعها القوى المحركة على الصعيد الوطني وترمي إلى زيادة مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة إلى أقصى حد على أرض الواقع. إضافة إلى ذلك، لزيادة فعالية مبادرات بناء السلام وملاءمتها للحقائق الميدانية، نود أن تدرج اللجنة في

مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أن الجهود الدولية لبناء السلام تفتقر إلى النهج الاستراتيجي الشامل والاتساق. فالبلدان الخارجة من الصراع تواجه تحديا فريدا وخطرا شديدا من النكوص إلى العنف. وتساعد لجنة بناء السلام تلك البلدان على إرساء الأساس لاستدامة السلام والتنمية.

وقد كان العام الأول لعمل لجنة بناء السلام شاقا. فقد تعين على اللجنة أن تكتشف كيفية مباشرة مهامها وعبء عملها. وتم إقرار النظام الداخلي المؤقت للجنة بعد عملية تشاورية طويلة بين الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، تم إيجاد صيغة مؤقتة تكفل للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، المشاركة الفعالة والمنتجة في أعمال لجنة بناء السلام. وكانت تلك من وجهة نظرنا خطوة هامة. ومن ثم وضعت بوروندي وسيراليون على جدول أعمال اللجنة. وشمل العمل في الجلسات الخاصة بكل بلد، في جملة أمور، القيام ببعثات ميدانية، وعقد كثير من الاجتماعات عن طريق الفيديو، وتقديم إحاطات خاصة، وأخيرا ولكن ليس آخرا، صياغة استراتيجيات متكاملة لبناء السلام.

وتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى (A/62/137) يزودنا بتوصيات بشأن ما ينبغي أن نحاول تحقيقه خلال الدورة الثانية: زيادة تأثير لجنة بناء السلام على أرض الواقع إلى الحد الأقصى وتحسين التفاعل مع الميدان؛ كفاءة بقاء عمليات بناء السلام الحالية على المسار الصحيح؛ إعداد آليات لرصد الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام؛ وأخيرا، كفاءة التعامل مع التحديات والفجوات في توقيت مناسب وبشكل متناسق.

علاوة على ذلك، أود أن أؤكد بعض مسائل محددة ينبغي أن نلقي نظرة عليها في السنة الثانية للجنة بناء السلام.

وأولها مسألة التنسيق. ينبغي أن تعزز لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام قدرتهما الخاصة بوضع

الأولى لعمل اللجنة. وأغتتم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن شكري للسفير يوهان لوفالد، ممثل النرويج، والسفير فرانك ماجور، ممثل هولندا، على تنسيق ولايات اللجنة المتعلقة ببلدان معينة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السفارة كارمن مارييا غالاردو هرنانديز، ممثلة السلفادور، على إدارتها أعمال الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

وفي الختام، أود أيضا أن أغتتم هذه الفرصة لأرحب بالرئيس الجديد، السفير يوكيو تاكاسو، وأعرب له عن دعم وفدي الكامل.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تأييد ألمانيا الكامل للبيان الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد.

وأود أن أشكر جميع الذين أسهموا هذا الإسهام الكبير في نجاح لجنة بناء السلام في دورتها الأولى. وأود تحديدا أن أشكر أول رئيس للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، السفير غاسبار مارتيز، ممثل أنغولا، ونائبي الرئيس، السفارة غالاردو هرنانديز، ممثلة السلفادور، والسفير لوفالد ممثل النرويج. وأود أيضا أن أثني على الأمانة العامة المساعدة كارولين ماكاسكي وزملائها في مكتب دعم بناء السلام على العمل الممتاز الذي يؤديه. وأود أيضا أن أهني السفير تاكاسو على انتخابه رئيسا للجنة بناء السلام، وأريد أن أتمنى له كل التوفيق في عمله.

سوف تساعدنا مناقشة اليوم بشأن العام الأول لعمل لجنة بناء السلام على تقييم العمل الذي تم أدائه والنتائج التي تحققت حتى الآن، وعلى تحديد طريق المضي قدما خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة والسنة الثانية للجنة بناء السلام.

ويمثل إنشاء لجنة بناء السلام جزءا من الإصلاحات الهامة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وقد أدرك قادة العالم في

عادة يصحبه العديد من الصعوبات. فهناك دائما خطر تجدد الصراعات في المجتمعات التي لم يتم القضاء فيها على الأسباب الأصلية للأزمة.

وينبغي للبلدان الخارجة من الصراع ألا تجدد نفسها وقد غاصت في الأزمة من جديد. وفي هذه الحالة لا بد وأن تحصل على المساعدة الفعالة من لجنة بناء السلام، التي كان إنشاؤها، وفقا لقرارات متوازية من الجمعية العامة ومجلس الأمن، واحدا من أهم الإنجازات في إصلاح المنظمة عملا بقرارات مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥.

إن القضاء على الفجوة الخطيرة في النظام الدولي لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع من المهام الرئيسية للجنة. فلا بد أن يساعد في تعزيز تنسيق وفعالية المساعدات الدولية للبلدان الخارجة من الأزمات، بالتزامن مع جهود الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين الدوليين. ونلاحظ بصورة خاصة الدور الذي تقوم به اللجنة بالتفاعل القوي مع حكومات البلدان المتلقية للمساعدات في تعريف موارد المانحين وتحديد أولوياتها واستهدافها بغية حل المشاكل الأساسية.

ويؤكد التقرير السنوي الأول للجنة أن لديها الكثير من الإمكانيات العملية لتصبح إحدى أهم الآليات الدولية في هذا المجال.

ويستحق عمل اللجنة أولا في بوروندي وسيراليون تقييما إيجابيا. وتم تحديد أربعة مجالات من الأولويات الهامة للغاية لتعزيز السلام في كل واحد من هذين البلدين. فلقد بدأت عملية تطوير استراتيجية متكاملة لبناء السلام، وتم الاتفاق على معايير لآليات الرصد. وينبغي أن يكون عمل اللجنة الواقعي بشأن بلدان محددة شفافا ويرافقه تحليل جماعي حيادي وأولويات لبناء السلام محددة بوضوح. وتوقع منها أن تقدم توصيات متفقا عليها وفعالة، من توقعها، أولا وقبل كل شيء، البلدان المتلقية للمساعدة.

التوصيات وتوفير المعلومات من أجل تحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها.

والثانية هي مسألة الدروس المستفادة. ينبغي أن توسع لجنة بناء السلام نطاق جدول أعمالها بتكثيف الحوار بشأن القضايا العامة لبناء السلام، كإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراع، وأن تستقي الدروس المستفادة من التجارب الماضية. والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة خطوة أولى واعدة في هذا الصدد.

أما الثالثة فهي مسألة الاستراتيجيات. لقد تركت مشاركة لجنة بناء السلام في بوروندي وسيراليون أثرا ملموسا. وقد يسرت المناقشات والزيارات التلاقي بين الجهات صاحبة المصلحة. وجرى التصدي في الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام للمخاطر الشديدة التي تتهدد عملية السلام. وينبغي أن تكون الخطوة التالية تعزيز أهمية الاستراتيجيات كأداة لتقديم الدعم المعزز لبناء السلام في بوروندي وسيراليون وغيرهما من البلدان.

رابعا، إضافة قيمة حقيقية. والأهم هو أن تضيف لجنة بناء السلام قيمة حقيقية وألا تكون هناك ازدواجية في الجهود المبذولة لتنفيذ مهمة دعم بلدان محددة في بناء السلام. وينبغي للاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام أن تضع أطرا حاسمة للعمل على بناء السلام الدولي والوطني في تلك البلدان حيث تأخذ اللجنة موقفا مؤيدا.

هذه هي مقترحاتي الرئيسية لعملائنا خلال السنة الثانية للجنة بناء السلام.

السيد نشركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إن السلام المستقر والتسوية الفعالة للصراعات المسلحة، لا يمكن تحقيقهما إلا إذا ارتكزا على نهج واتفاق استراتيجيين وشاملين. والتحول إلى انتعاش اجتماعي - اقتصادي مستدام

القطرية، التي وفقا لنطاق عمل الصندوق يمكن أن تشرع في اتخاذ القرارات بشأن السماح للبلدان بالوصول إلى موارد الصندوق بدون موافقة اللجنة. فذلك يلقي مسؤولية خاصة على عاتق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، الذي يتخذ القرارات النهائية. ونحذ الوضوح والشفافية والانفتاح في المعايير التي تسمح للبلدان بهذا الوصول. ويجب أن يمنح أولا إلى تلك البلدان التي تقترب بصورة خطيرة من حافة الانزلاق إلى أتون الصراع من جديد. ونعتمد على المزيد من الشفافية في عمل الصندوق.

ولم يمض الكثير من الوقت كي يمكن التوصل إلى نتائج شاملة بخصوص فعالية عمل الصندوق. لكن من المنطقي أن نفكر في إجراء دراسة مستقلة عن أنشطته.

إن أحد المظاهر الجلية لدعمنا الصندوق هو القرار الذي اتخذته الحكومة الروسية بالتبرع له بمليون دولار سنويا ابتداء من العام ٢٠٠٨. وتوقع أن تعزز بالفعل هذه الأموال إمكانيات الصندوق في مجالات عمله الآتية الذكر.

السيد سكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): يشرفني أن اعرض آراء حكومتي بشأن العمل الهام للجنة بناء السلام. إن لجنة بناء السلام ابتكار يعد بالكثير. وهذا البند الذي تنظر فيه الجمعية العامة - مناقشة التقارير السنوية للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام - يأتي في ختام سنة من الأنشطة التي قامت بها اللجنة. وفي رأينا، كانت هذه السنة سنة تركيز كبير على المسائل الإجرائية، مع إحراز تقدم في وضع الأسس لعمل اللجنة المثمر في المستقبل.

ومع ذلك، نأسف لأنه لا يمكن لأعضاء لجنة بناء السلام أن ينظروا خلفهم إلى السنة الماضية ويشيروا إلى إسهامات ملموسة في حياة الناس في سيراليون وبوروندي - أول بلدين تناولتهما اللجنة.

وفي العام القادم، ستواصل اللجنة عملها على حل المشاكل المتعلقة بتعزيز الروابط بين المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ومجتمع المانحين. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين التعاون على الأرض مع جميع الأطراف في عملية بناء السلام ومواءمة الأنشطة التي يقوم بها مكتب دعم بناء السلام واللجنة مع آليات التنسيق الموجودة، وفي مقدمتها تلك الآليات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لتفاعلها مع وكالات الأمم المتحدة، لاسيما التي منها في الميدان، ألا يعرقل النظام القائم للأنشطة التشغيلية للمنظمة، بل على العكس ينبغي أن يدعمه.

أما مهمة تعزيز الصلة العضوية بين اللجنة ومجلس الأمن فتحظى بأهمية خاصة، فيما يتعلق قبل كل شيء بالمسائل المدرجة في جدول أعمال الهيئتين. ومن الأهمية بمكان أن نضمن تبادل المعلومات في الوقت المناسب بين الهيئتين والتقاسم الواضح للعمل والتكامل بينهما. وبالطبع، يجب أن يتم ذلك بالموازاة مع تطوير الروابط بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفضلا عن ذلك، لا يسعنا إلا أن نرحب بالعمل الكبير الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، الذي تعلق عليه الآمال لتحسين عمل لجنة بناء السلام وإدارة صندوق بناء السلام.

إننا نؤيد تركيز أنشطة الصندوق على مساعدة البلدان في المراحل الأولى لخروجها من الصراعات، وفي الوقت الذي لم تعمل بعد الآليات التقليدية لتعبئة الموارد لأغراض التنمية. ونلاحظ الدور الحفّاز للصندوق في جذب آليات أكثر ديمومة لدعم عمليات الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. ونرى أنه ينبغي للصندوق أن يركز عمله في هذا المجال أولا وقبل كل شيء.

وأود أن أشدد على أهمية تحليل وتقييم احتياجات البلدان ذات الصلة لبناء السلام من أفرقة الأمم المتحدة

حيال البلدان قيد النظر، ولكن ينبغي لها أن تنظر أيضا في المشورة والتوصيات المستهدفة بشأن قطاعات مواضيعية محددة أو حتى منطقة جغرافية.

ولا نعتبر التقريرين السنويين للجنة بناء السلام ولصندوق بناء السلام أهمما يعكسان توافقا في الآراء على المسائل المذكورة فيما بين أعضاء لجنة بناء السلام. ونلفت على نحو خاص اهتمامكم إلى مسألة تمويل بعثات لجنة بناء السلام الميمنة بخطوط عامة في الفقرة ٤٣ بوصفها مسألة تتطلب مزيدا من المناقشة. بيد أننا نرى أن التقريرين مرجع مفيد إلى التحديات والمواضيع المطروحة في الوقت الحاضر على لجنة بناء السلام، ونرحب بنشرهما.

وختاما، هل لي أن أضيف شكرنا للرئيسين الحالي والسابق للجنة على العمل الشاق الذي قاما به في قيادة لجنة بناء السلام وهي تتصدى للمسائل الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية):
دعوني أضم صوتي إلى الآخرين في شكركم، سيدي، على إعطائنا فرصة المشاركة في جلسة الجمعية العامة المخصصة للعمل الهام للجنة بناء السلام ولتقريرها السنوي الأول (A/62/137). دعوني أنتهز أيضا هذه الفرصة للإشادة بالرئيس السابق للجنة بناء السلام، زميلي غاسبار مارتيتز، ممثل أنغولا، والزميلين، ممثلي النرويج وهولندا، على قيادتهم للعمل الذي يحدد البلد محل التناول بشأن بوروندي وسيراليون، وأيضا زميلي ممثل السلفادور، على ترؤسه الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. والرئيس الجديد، السفير يوكيو تاكاسو، يمكنه أن يطمئن على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

ومن البداية ما انفكت أيسلندا مؤيدة تأييدا قويا للجنة بناء السلام. ونعتبر اللجنة منجزا رئيسيا حققته عملية

وتنتطلع إلى أن تقوم لجنة بناء السلام، في سنتها الثانية، بشحذ دورها في تعزيز الحوار والتنسيق بشأن التحديات الخطيرة التي يواجهها الاستقرار في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وتتوقع من اللجنة أن تعمل المزيد لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى الحاجة للعمل الدائم الطويل الأجل في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وإننا نتطلع إلى مشاركة عملية في المسائل المواضيعية الصعبة حيث للجنة دور تقوم به لجمع أصحاب المصلحة وتقديم أفضل الممارسات وفي توسيع قاعدة المانحين.

ومن المحتمل أن يتوسع جدول أعمال لجنة بناء السلام في السنة القادمة ليشمل بلدانا أخرى، بدءا بطلب غينيا - بيساو المعلق والمعروض حاليا على مجلس الأمن. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن ينظروا في أفضل السبل الآيلة إلى مواءمة الاعتبارات المحددة للبلدان المرشحة مع الرؤية الاستراتيجية لعمل لجنة بناء السلام طوال سنوات عديدة.

وبفعل ذلك نرى أن اللجنة ينبغي لها، لأنها مؤسسة صغيرة السن، أن تمشي قبل أن تعدو. وإثبات تحقيق نتائج ملموسة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها في الوقت الحاضر ينبغي أن تكون له الأولوية على توسيع نطاق عملها في مكان آخر.

وإذ تعمل لجنة بناء السلام على أساس الدروس المستفادة في سنتها الأولى، ينبغي لها أيضا أن تنظر في سبل جديدة لتقديم المشورة والتوصيات. ونرى في السنة الأولى من إنشاء لجنة بناء السلام أنه على الرغم من أن البلدان المدرجة في جدول أعمالها تواجه كثيرا من نفس التحديات فإن الظروف المحلية المختلفة تملئها فريضة. ونظرا إلى أن لجنة بناء السلام تعنى ببلدان جديدة فينبغي ألا تقصر اهتمامها على تشجيع نهج استراتيجيات بناء السلام الشاملة

وعلاقات العمل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تعزز بالحوار على أساس منتظم. وإحدى الإمكانيات هي عقد جلسات على نحو منتظم بين رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء هذه الهيئات. ونحن بحاجة أيضا إلى النظر في زيادة التعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل بناء السلام في البلدان قيد النظر.

ومما يسرنا إقرار لجنة بناء السلام بالعلاقة بين الفقر وقدرة الدولة الضعيفة والصراع وضمنت اللجنة أن تعطي استراتيجيات بناء السلام المتكاملة الأولوية لإيجاد فرص العمل، وبخاصة للشباب، وتنمية القدرة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولا يمكن للجنة بناء السلام أن تساعد في ضمان استدامة الجهود الوطنية لبناء السلام إلا بإحراز التقدم الكبير في تلك المجالات.

ولا تزال أيسلندا ملتزمة التزاما راسخا بعمل لجنة بناء السلام. ونجاح هذه الهيئة يتوقف تماما على الإرادة السياسية للبلدان المعنية والدول الأعضاء. والتحدي الرئيسي الذي يواجهه الآن لجنة بناء السلام هو زيادة أثرها إلى الحد الأقصى في الميدان. يقع علينا جميعا واجب ضمان أن تصبح لجنة بناء السلام أداة فعالة يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في البلدان بعد انتهاء الصراعات. وبلدي ملتزم بالقيام بمجتهته.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): أشرف شرفا كبيرا أن أتكلم باسم الوفد الفيتنامي في هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة. ووفد بلدي مقتنع بأن مناقشتنا اليوم تثبت اهتمامنا المستمر بتقوية لجنة بناء السلام وتعزيز التنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية المستدامين في العالم.

إصلاح الأمم المتحدة. ولجنة بناء السلام مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام لها أن تؤدي أدوارا هامة في ردم الهوة بين الصراع والتنمية، والتركيز على أنشطة في هذا المجال.

وساهمت حكومة أيسلندا بمبلغ مليون دولار في صندوق بناء السلام، وتخطط للقيام بمزيد من المساهمات. ونحث الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق. ومما يسرنا ملاحظة التعهد فعلا بما يزيد عن ٢٣٠ مليون دولار له أو المساهمة فيه.

وبعد سنة من العمل حان الوقت لتقييم حالتنا الراهنة ولتقديم التوجيه بالنسبة إلى عملنا مستقبلا. وفي هذا السياق نرحب بحرارة بالتقرير السنوي الأول للجنة بناء السلام (A/62/137). هذا التقرير الشامل والهام يشير بجلاء إلى التقدم الكبير المحرز صوب وضع أساليب عمل اللجنة. ونشيد بعمل اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بشأن المسائل التنظيمية والإجرائية. هنا أود أن أذكر اعتماد النظام الداخلي المؤقت وورقة المفهوم التي تضع الإطار لصياغة استراتيجيات متكاملة لبناء السلام.

ولجنة بناء السلام حددت هوية المجالات الحرجة ذات الأولوية للسلام والتوظيف بالنسبة إلى بوروبندي وسيراليون. ووضع استراتيجية بناء سلام متكاملة لبوروبندي خطوة هامة في هذا الصدد. وترحب أيسلندا بوضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام في سيراليون أيضا. يجب تنفيذ توصيات اللجنة في البلدان المعنية وفي الإطار المؤسسي للأمم المتحدة.

والآن يجب على لجنة بناء السلام أن تبني على هذا العمل وأن تزيد من تطوير أساليب عملها. والدعائم قائمة فعلا. وينبغي أن يبقى التركيز على التعاون العملي الفعال، وتجنب ازدواجية الجهود.

طريقة حشد الموارد الضرورية لتثبيت الاستقرار والانتعاش والتنمية في البلدان التي مزقتها الحرب. لذلك من الضروري أن يوفر المجتمع الدولي، في الوقت المناسب، الموارد والمساندة الكافية. ويتفق وفدي تماما مع التقييم الوارد في التقرير بأن التحدي الرئيسي الذي يقف في طريق لجنة بناء السلام هو تعظيم أثرها في الميدان وتحويل ببيان الأمم المتحدة لبناء السلام إلى جهاز فعال للتعاون الدولي دعما للبلدان الخارجة لتوها من الصراع.

الذكرى السنوية الأولى للجنة بناء السلام انقضت مع تحقيق منجزات ومواجهة تحديات. وإذا أريد للجنة أن ترتقي إلى مستوى توقعات ومطامح المجتمع الدولي، فيجب إجراء تحسينات في بعض المجالات الحاسمة ويجب معالجة عدد من المسائل المعلقة في السنوات المقبلة. وذلك يجب أن يتضمن المزيد من تطوير أساليب عمل اللجنة، وآليات الرصد لاستراتيجيات بناء السلام المتكاملة، وعلاقات تشغيلية محسنة مع الأجهزة الحكومية الدولية الأخرى، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

التفاعل المحسن بين شتى أصحاب المصلحة المنخرطين في أنشطة بناء السلام فيما بعد الصراع يكتسي أهمية حيوية. وإن تجربة الأمم المتحدة الواسعة التي تمتد عبر منع الصراع والوساطة وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية والانتخابية والتعمير والتنمية المستدامة يجب استغلالها إلى الحد الأكمل بالاقتراح بمدخلات المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

إننا نؤمن بأن استراتيجيات بناء السلام المتكاملة يجب أن تبرز بصورة تامة أولويات التعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان المتلقية، فضلا عن المزايا المقارنة والالتزامات العملية للمانحين الدوليين. وعملية هذا التنسيق الجيد ستساعد، باعتقادنا، في تجنب التبدد الناجم

وابتغاء وضع نهج استراتيجي ومتسق وکلي إزاء مسألة بناء السلام الدولي، قرر قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي في سنة ٢٠٠٥ إنشاء لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام. يُتوقع أن تشكل البنية الجديدة لبناء السلام آلية مخصصة للتصدي للحاجات الخاصة للبلدان المعرضة للصراعات في مختلف مناطق عالمنا.

وفي هذا الصدد، ترغب فييت نام في الإشادة بالجهود التي بذلتها مؤخرا لجنة بناء السلام على ضوء قرار الجمعية العامة A/60/180 وقرار مجلس الأمن (٢٠٠٥) ١٦٤٥. ونلاحظ بشعور الارتياح أن اللجنة التنظيمية تناولت سلسلة من المسائل التنظيمية والإجرائية والمنهجية الأساسية في السنة الأولى من عملها، بما في ذلك وضع اللمسات الأخيرة على الإطار العملي والنظام الداخلي المؤقت، وتنظيم الجلسات بشأن البلد المحدد وإنشاء فريق عامل مخصص.

وبذل صندوق بناء السلام أيضا جهودا تستحق الثناء في حشد الموارد من مجتمع المانحين الدولي وفي دراسة مشاريع تستحق التمويل في البلدان بعد انتهاء الصراعات فيها. ونشعر بطمأنينة أكبر من حقيقة أن سيراليون وبوروندي، وهما أول بلدين يحظيان بدعم لجنة بناء السلام، قد حققا تقدما رائعا في المجالات الحاسمة الأهمية للتعمير والتأهيل الوطني، مثل النهوض بالحكم الصالح وتقوية سيادة القانون وإصلاح القضاء والقطاع الأمني وبناء القدرة.

ولئن كنا نقدر حقيقة أن بناء السلام عملية طويلة الأمد ومعقدة بطبيعتها، وتتطلب مثابرة والتزاما طويل الأمد، فإن وفدي يشاطر شتى الوفود وجهة نظرها بأن الكثير ما زال ينبغي إنجازه. وأحد التحديات الصعبة يتمثل في الطريقة التي تبني بها اللجنة شراكة غيرورة مع مختلف أصحاب المصلحة وتدفعهم إلى المشاركة النشيطة، وفي

والسفير الهولندي فرانك ميور، وكذلك السفيرة السلفادورية غياردو هرنانديس، التي تولت تنسيق أعمال الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

إننا نهنئ السيدة كارولين مكاسكي، الأمانة العامة المساعدة بمكتب دعم بناء السلام، على عملها والتزامها أثناء هذه المرحلة الابتكارية من بيان صرح بناء السلام الجديد الذي تشيده منظمنا.

إن الاعتراف بوجود فجوات كبيرة في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في البلدان الخارجة لتوها من الصراع، فضلا عن العودة المتكررة للعنف في بعض الحالات الوطنية، حدا برؤساء دولنا وحكوماتنا في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ إلى الاتفاق على تأسيس اللجنة - إحدى النتائج المحددة الملموسة لعملية إصلاح الأمم المتحدة.

لقد أصبح واضحا أثناء السنة الأولى من عمر اللجنة أن عملية بناء السلام يجب الضلوع فيها في الميدان ويجب أن تراعى فيها خصوصيات مختلف البلدان المعنية. لا يوجد نموذج يكرر نفسه؛ فلكل بلد خصوصياته وتاريخه. وبالتالي فإن المقترحات الخلاقة مطلوبة لبناء أطر عمل وبرامج تتواءم مع حقائق الواقع الوطني. وبالتالي فإن المكسيك تؤمن بأن اللجنة يجب أن تسير على هدي النقاط الإرشادية التالية:

أولا، إن الموافقة التامة للبلد الذي قد يضاف إلى برنامج اللجنة وموافقة حكومته ضرورية. ثانيا، يجب تعريف العملية على أساس الأولويات التي تضعها كل حكومة معينة. ثالثا، العناصر الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية يجب أن تتعاون على أساس رؤية مشتركة للمقاصد والأولويات.

ولئن كنا نعتزف بكون اللجنة هيئة منشأة حديثا ما زالت في طور التعريف وأساليب عملها ما زالت في طور التطوير، فإننا تشجعنا بقرار لجننتها التنظيمية بأن ترسم، في

عن الازدواجية أو سوء الاستخدام، وستحتاج في الوقت ذاته إلى استعراض دوري للخروج بنتائج أفضل.

ونود أن نكرر أن التملك الوطني للخطط والمبادرات ذات الأولوية في بناء السلام فيما بعد الصراع يجب أن يظل في صدارة أي جهد يستهدف استدامة السلام واستهلال التنمية والنهوض بالانتعاش فيما بعد الصراع. وتؤدي المساعدة الخارجية دورا تكميليا ولا يمكنها أن تحل محل المساعي المحلية الأصل لتحسين أطر العمل المؤسسية وتعزيز بناء القدرة وتقوية النظامين القانوني والإداري، مما يقوي في النهاية الاستقلال الذاتي وتقرير المصير.

ووفدي يتفق على أن العمل المستقبلي للجنة يجب أن يكفل أن تحافظ عمليات بناء السلام على مسيرتها، وأن يتسنى التصدي للتحديات في الوقت اللازم وبطريقة متسقة من قبل كل العناصر الفاعلة ذات الصلة. وإن اللجنة، في هذه المرحلة المبكرة من عمرها، يتعين عليها أن تتناول عددا من المسائل بغية تحسين فعاليتها وتوسيع أثر عملها في الميدان. ولبلوغ تلك الغاية ينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بالدور المركزي في إجراء الاستعراضات الدورية لأنشطة اللجنة، فضلا عن صياغة مبادئ إرشادية صلبة ورسم سياسات لمزاولة اللجنة أعمالها بفعالية.

السيد هلمر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي بهذه الفرصة للنظر في التقرير المقدم من لجنة بناء السلام في نهاية دورتها الأولى، عملا بالقرار ١٨٠/٦٠.

المكسيك تقدر العمل الذي اضطلع به السفير الأنغولي غسبار مارتنس، الذي تولى المهمة الحساسة، مهمة قيادة اللجنة التنظيمية في بداية عملها. ونعرب عن أملنا بأن رئاسة السفير الياباني يوكيو تكاسو ستُكلل بالنجاح.

ويثني وفدي أيضا على التفاني الذي أبداه منسقا التشكيلات القطرية المحددة، السفير النرويجي يوهان لوفلد،

التحديات الهائلة المتمثلة في تحويل أي مجتمع خارج من صراع مؤلم إلى مجتمع يسود فيه السلام والأمن والتنمية.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن تشغيل صندوق بناء السلام وأنشطته (A/62/138)، الذي يمكن الدول الأعضاء من الوفاء بولايتها ومن تقديم التوجيه في مجال السياسات المتعلقة باستخدام الصندوق. ويدرك وفدي أنه نظرا لتشغيل الصندوق مؤخرا - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بالنسبة ليوروندي وفي آذار/مارس ٢٠٠٧ بالنسبة لسيراليون - من السابق لأوانه تحليل تأثير الصندوق على بناء السلام في هذين البلدين. ومع ذلك، نشعر بالسرور لإحراز تقدم في كل من بوروندي وسيراليون، حيث ساعد الصندوق البلد الأخير في دعم السلطات الوطنية خلال العملية الانتخابية الناجحة التي جرت في أيلول/سبتمبر. والملكية الوطنية لأي عملية للسلام والتأثير الحفاز للصندوق في تشجيع الالتزام الطويل الأجل للمناخين يمثلان المبدأين الأساسيين اللذين يعرفان الصندوق، وينبغي أن يواصل توجيه عملياته.

ونؤيد مكتب دعم بناء السلام، وندعو إلى ترشيد إجراءات المكتب على أساس الدروس المستخلصة في الأشهر التسعة الأولى من تشغيل الصندوق، بغية المزيد من الاستخدام بكفاءة صورة للموارد وزيادة مرونة الحصول على دعم الصندوق من أجل مواجهة أكثر مشاكل بناء السلام إلحاحا خلال المراحل المبكرة للعملية. وفي وسع الصندوق أن يأخذ بالتجارب الناجحة عند النظر في الحالات المقبلة.

وبالرغم من أن الصندوق يعول على التبرعات، فمن الأهمية بمكان أن يتلقى الصندوق، على أساس يمكن التنبؤ به، موارد مالية تمكنه من الاضطلاع بأنشطته الطويلة والمتوسطة الأجل. وبدون توفير الموارد الكافية، لن تتمكن اللجنة من الانحاز الكامل لولايتها. والمكسيك تؤيد أعمال اللجنة وأعربت مؤخرا عن قرارها بتقديم مساهمات مالية إلى الصندوق.

تعاون وثيق مع حكومة بوروندي، إستراتيجية متكاملة لبناء السلام بدعم من الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع المدني. ويسرنا أيضا أن تكون استراتيجية مماثلة قيد الإعداد مع حكومة سيراليون.

إننا نؤمن بأن اللجنة ينبغي لها أن تضاعف جهودها لتحسين هجوعها وأساليب عملها أثناء الدورة الثانية، حينما سيتعين عليها أن تتناول أيضا القضايا المعلقة. ومن بين تلك القضايا نلاحظ الحاجة إلى استحداث آليات للتعقب والمراقبة لاستراتيجيات بناء السلام المتكاملة في البلدان قيد النظر. ويشعر وفدي بأنه، من دون تلك الآليات، سيكون من الصعب تقييم أثر عمل اللجنة في الميدان. والمهمة الأخرى الهامة ستكون كفالة أن تمتلك الحكومات الوطنية القدرة على توزيع أرباح السلام على شعوبها عن طريق برامج الانتعاش الاقتصادي.

والمكسيك تعتبر من الجوهرى أيضا تحديد أولويات الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع في سياق جهود بناء السلام.

ويمكن إقامة التوازن المناسب بين الطلب على الإصلاح في القطاعين القضائي والأمني وفي مجال سيادة القانون من ناحية، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان من الناحية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، وبغية تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ينبغي للجنة أن تعزز دورها التنسيق وعلاقتها مع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن المنظمات الإقليمية والكيانات خارج منظومة الأمم المتحدة.

ويشكل إحلال السلام الدائم عملية تواجه فيها اللجنة، بوصفها الهيئة التنسيقية، التحدي المتمثل في تشجيع رؤية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية، بغية التغلب على

في ذلك كيفية تعزيز دورها المتعلق بالقيمة المضافة، والتنسيق مع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة وزيادة فعالية اللجنة. ومع أن الوفد الصيني لديه الثقة الكاملة بأعمال لجنة بناء السلام في العام المقبل، فإنه يود أن يقدم بعض الاقتراحات بشأن سبل تحسين أعمال اللجنة.

أولاً، ينبغي للجنة بناء السلام زيادة تحديد دورها بوصفها هيئة استشارية. وينبغي أن تنفذ تنفيذاً صارماً أحكام القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن. وتقدم لجنة بناء السلام المشورة للجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء، وللبلدان المعنية. وبالتالي، ينبغي للجنة أن تعمل على تنظيم الموارد المتوفرة في إطار المنظومة وخارجها على السواء، وأن تقدم توصيات ملموسة تكون فعالة ومباشرة.

ثانياً، ينبغي للجنة بناء السلام أن تحدد بشكل سليم علاقاتها مع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، ينبغي للجنة أن تزيد تفاعلها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أن عليها أن تستخدم استخداماً كاملاً موارد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على أرض الواقع بغية منع الازدواجية والهدر.

ثالثاً، ينبغي للجنة بناء السلام أن تقيم توازناً بين الشراكة والملكية. والشراكات التي أنشأها المجتمع الدولي مع البلدان المعنية من خلال لجنة بناء السلام تمكن المجتمع الدولي من تقديم المساعدة اللازمة لتلك البلدان. ولكن لا يمكن لأي شريك سوى أن يكون طرفاً مشاركاً؛ ومصير البلدان المعنية في أيديها بالذات. وعلى المجتمع الدولي ألا يتولى عنها انجاز كل الأمور.

رابعاً، ينبغي للجنة بناء السلام أن تولي الاعتبار للاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية. وتشكل المسائل الساخنة حوالي ثلثي البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس

وبدون تجاهل التحديات المتأصلة في هذه الأمور، فإن المكسيك واثقة بالإسهام الذي يمكن أن تقدمه اللجنة في أعمال المنظمة. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن تتابع الدول الأعضاء بشكل وثيق أعمال اللجنة وأن تكفل تطويرها بغية ضمان إحداث أكبر تأثير ممكن في بلوغ الأهداف التي أدت إلى إنشاء اللجنة.

لسيد ليو زيمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السفير تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام، على عرضه أمام الدورة الثانية والستين للجمعية العامة تقرير لجنة بناء السلام عن دورها الأولى (A/62/137). كما نقدم بالشكر إلى الأمين العام بان كي-مون على تقريره عن تشغيل صندوق بناء السلام (A/62/138). ونؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذين التقريرين.

قبل عامين، قرر زعماء العالم بالإجماع إنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، مما بث الأمل بإحلال السلام في نفوس الأشخاص المحاصرين في الصراعات. والوفد الصيني، بوصفه عضواً في اللجنة، يسره أن يشهد أن لجنة بناء السلام، في ظل قيادة السفير غاسبر مارتنز ممثل أنغولا، رئيس اللجنة في دورتها الأولى، أحرزت نتائج مثمرة في أعمالها خلال العام الماضي في المجالات التالية. أولاً وقبل كل شيء، أنشأت اللجنة نظاماً داخلياً مؤقتاً مناسباً ومبادئ توجيهية لضمان الإدارة المنظمة والمتسقة لأعمالها. ثانياً، وضعت اللجنة صيغاً مرنة ومتنوعة لاجتماعاتها وقامت ببناء شراكات مع جميع الجوانب على قدم المساواة. وأخيراً، شجعت اللجنة الملكية لدى البلدان المعنية، ونالت ثقتها وأنشأت علاقات جديدة للعمل مع هذه البلدان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إلكين (تركيا).

وبطبيعة الحال، فإن لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة أنشئت حديثاً، ما زالت تواجه مجموعة من التحديات، بما

بناء السلام لإنشاء اللجنة. وكان من المتوقع دائما أن تشكل سنتها الأولى تحديا لأنه لم تكن هناك سابقات لأعمالها. وأود أن أشكر الرئيسين السابقين للجنة التنفيذية، السفيرين غاسبار مارتيز وأوشيما، والأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام وفريقها؛ وأود أن أهنئ الرئيس الجديد السفير تاكاسو، على تعيينه. وأود أيضا أن أعرب عن شكر بلدي لهولندا والنرويج على المنجزات التي تحققت حتى الآن في الأعمال القطرية في بوروندي وسيراليون، وأن أشيد بالمسؤوليين من سلطات ذلكما البلدين الذين شاركوا في العديد من المؤتمرات بالفيديو للتكلم على المسائل التي تتناولها اللجنة. وأخيرا، أود أن أشكر السلفادور على المضي قدما بالأعمال المتعلقة بالدروس المستفادة، وغانا على اضطلاعها بدور نائب الرئيس.

لقد لمسنا في السنة الأولى من وجود لجنة بناء السلام، بفضل اشتراك حكومتي بوروندي وسيراليون وأفرقة الأمم المتحدة في البلدين وبطبيعة الحال ممثليهما الدائمين، تذكرا دائما بالأهمية الأساسية لمخط الاهتمام الرئيسي للجنة: أعمالها على الصعيد القطري. والملكية الوطنية لعملية بناء السلام حيوية الأهمية، وكذلك ضرورة إجراء مشاورات واسعة وموضوعية فيما بين جميع الجهات المعنية بشأن وضع جدول أعمال بناء السلام.

ويبرهن التقدم المشار إليه في التقريرين السنويين قيد نظرنا على ما تحققت من إنجازات. ويتعين تعزيز تلك المنجزات إذا أردنا كفالة أن تحقق لجنة بناء السلام هدفها النهائي، وأن تتجاز اختبارها النهائي: المساعدة على منع البلدان من الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع، ومساعدتها على وضع أساس متين للسلام والاستقرار. ولقد دار طوال العام الماضي الكثير من الكلام عن الطريقة التي يمكن بها للجنة أن تضيف قيمة أخرى. ونرى أن المجالات التي يمكن للجنة أن تحدث فيها أثرا تكمن في وظيفتيها الرئيسيتين: أولا، توفير محفل

الأمن، ومعظم عمليات حفظ السلام موجودة في أفريقيا. وعلى لجنة بناء السلام أن تواصل جعل هذا الأمر أحد العوامل الهامة في نظرها في إدراج بلدان جديدة في جدول أعمالها.

كما أود أن اذكر، على وجه الخصوص، عنصرا رئيسيا للجنة بناء السلام ألا وهو: صندوق بناء السلام. يتسم الصندوق، بوصفه آلية جديدة للتمويل، بأهمية كبيرة لإطلاق البرامج ذات الصلة لبناء السلام. وأوضحت عمليات الصندوق خلال العام الماضي دوره الرئيسي بوصفه حفازا. ومع أن الوفد الصين يشعر بالارتياح إلى حد ما حيال تمويل الصندوق وتشغيله، فإنه يتطلع إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام لكفالة أن يتسم الصندوق بالمزيد من الشفافية وان يتوافق بشكل أفضل مع المعايير والقواعد ذات الصلة. وستفي الحكومة الصينية بتعهداتها للصندوق في الوقت المحدد.

ولا يوجد شيء في العالم أكثر قيمة من السلام، ولا يوجد أي نهج أفضل من التعاون. وتجسد لجنة بناء السلام تطلعات الجميع في إعادة الإعمار السلمي وآماننا الصادقة بإحراز نتائج يكسب منها الجميع من خلال التعاون. فلنتكاتف ولنسهم في تحقيق مستقبل مشرق للجنة بناء السلام.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت

بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن الشكر لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. فهي تتيح فرصة مفيدة لتقييم أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام عقب الذكرى السنوية الأولى لإنشائهما. كما أود أن أعرب عن التعرف على التحديات التي ما زلنا نواجهها.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

بيد أنني أود أولا أن أتقدم ببعض عبارات الشفاء تقديرا للطاقة والوقت الكبيرين اللذين كرسهما أعضاء لجنة

الأم ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد يزداد هذا وضوحا مع مرور الوقت وحدثت سابقا عملية.

ثانيا، ينبغي ألا تظل الأعمال القطرية للجنة بناء السلام جامدة. ومن الأهمية بمكان إحالة بلدان أخرى ووضعها على جدول أعمال اللجنة هذه السنة. وينبغي أن يرتبط هذا بقدرات اللجنة ومكتب دعم بناء السلام، ويتعين على كليهما أن يعيّن حدودهما.

ثالثا، يتعين على لجنة بناء السلام، عند دراستها لبلدان جديدة، أن تأخذ منذ البداية في الاعتبار المزايا التي تتمتع بها في البلد المعني. ويتعين عليها أن تقيّم الخطط والبرامج الموجودة من قبل، وأن تتعرف على ما هو موجود من فجوات حرجة. ويتعين على اللجنة، في معرض تناولها لذلك، أن تتعرف على المجموعة الواسعة من المهارات والخبرات والموارد المتوفرة لدى أعضائها.

رابعا، من الأهمية بمكان ألا تكون صلة اللجنة بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها عبئا مفرطا على هذه البلدان. ويتعين عليها أن تتوخى الوضوح فيما تتوقعه من أي بلد من البلدان والعكس صحيح أيضا. ونرى أن بناء شراكة متينة هو مفتاح النجاح.

خامسا، يتعين على مكتب دعم بناء السلام، كما ذكر عدد من المتكلمين الآخرين، أن يبيّن على ما اضطلع به من أعمال حتى الآن، إذا أريد له أن يصبح محور الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي أن تكون للمكتب صلات قوية مع سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة العاملة في ميدان بناء السلام، وينبغي أن يكون قادرا على توجيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية نحو امتلاك المهارات وأفضل الممارسات ذات الصلة. ومن شأن هذا أيضا أن يعزز أعمال اللجنة في تشجيع واعتماد أفضل الممارسات.

ونرحب، فيما يتعلق بصندوق بناء السلام، بإنشاء الفريق الاستشاري، ونتطلع إلى الحصول على الورقة التي

يستطيع فيه المجتمع الدولي أن يتناول الحواجز السياسية التي تعترض بناء السلام؛ وثانيا، المساعدة على تحقيق الاتساق والمواءمة في جهود المجتمع الدولي في البلدان قيد النظر.

وسيمثل إنشاء الآلية المشتركة للتحقق والرصد في بوروندي والانتهااء من إعداد اتفاق سيراليون في الأشهر القادمة خطوتين هامتين في تحديد التزامات جميع الأطراف. وأرى أن من الأهمية بمكان أن تكون لدينا آليات تختلف الآلية المخصصة منهما لبلد ما اختلافا طفيفا عن تلك المخصصة للبلد الآخر، وذلك لسبب رئيسي وهو أنهما مصممتان لتلبية احتياجات البلد المدرج في جدول الأعمال. وسيكون المحك الأساسي هو النهوض بالمسؤوليات ذات الصلة - سواء كانت تلك المسؤوليات تتعلق بالحكومة، أو الأحزاب السياسية، أو أعضاء اللجنة. ولكن من الضروري كفالة ألا يصبح ذلك مجرد عملية تلقائية. ويتعين أن تظل لجنة بناء السلام حية في وجه التحديات العسيرة جدا التي تواجهها البلدان البازغة من الصراع. ولذلك، يشجع حكومي كثيرا النهج المتبع في الاستنتاجات والتوصيات الأخيرة للجنة التي جاءت عقب تقرير رئيس الاجتماع القطري بشأن بوروندي.

ونعتقد أن تلك الاستنتاجات والتوصيات تدلل على أهمية ما تسديه لجنة بناء السلام من مشورة وما تقيمه من علاقات مع الحكومات، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء الآخرين. وسيكون تعزيز تلك الصلات أساسية الأهمية لتحسين أثر أعمال اللجنة وكفالة أن تكون عملية في نهجها.

وأرى خمس مسائل تنبثق عن تلك النقطة. أولا، يتعين على لجنة بناء السلام، في مرحلة ما في المستقبل القريب، أن تحدد على نحو أوضح أسلوب عملها مع هيئاتها

تترأسوا جلسة أشارك فيها. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على اتخاذه الترتيبات لإجراء مناقشة اليوم الحسنة التوقيت بشأن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

وأود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديري لليابان لما أنجزته من أعمال بصفتها رئيسا للجنة بناء السلام، وللممثل الدائم لأنغولا لأعماله على امتداد القسط الأكبر من العام الماضي بصفته رئيسا للجنة الأولى، ولرؤساء الهيئات القطرية، ولرئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به المثل الدائم لجامايكا باسم حركة عدم الانحياز، ونشكر السيد رايوند وولف على أعماله بصفته منسق عدم الانحياز في لجنة بناء السلام.

إن الهند ملتزمة بقوة بأهداف وعمل لجنة بناء السلام، وساهمت في موارد صندوق بناء السلام. وقد قرأنا تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137)، وكذلك تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/62/138). وأحطنا علما بالنقاط الهامة التي أبرزها التقريران. وبما أننا، في حقيقة الأمر، شاركنا في وضع الصيغة النهائية لتقرير لجنة بناء السلام، نعرف جيدا هذا التقرير. وسوف تكون لذينك التقريرين قيمة دائمة بالنسبة للمجتمع الدولي ولجنة بناء السلام، ونحن نرسم مسارنا في مجال توطيد السلام في العام المقبل.

وبدون الخوض في التقريرين وقد أصبحنا من الوثائق العامة، ينبغي أن أشير إلى أن هناك الكثير مما لم يتطرق إليه الكلام. وهذا أمر طبيعي في حالة لجنة بناء السلام، حيث أن التقارير التي يجري إعدادها بالتفاوض المتعدد الأطراف، لا بد لها من إبراز القاسم المشترك الأدنى. ومع ذلك، يتضمن تقرير اللجنة عددا من أهم الإنجازات التي حققها الفريق، وهي تطورات هامة وجديرة بالثناء. بيد أني أود أن أركز على بعض العناصر التي لم تُعكس في التقرير ولكنها ذات أهمية رئيسية، من منظور الهند، بالنسبة لعمل لجنة بناء السلام.

كلف بإعدادها لتوفير التوجيه الاستراتيجي بشأن استعمال الصندوق. ويتعين عليه أن يوفر قدرا أكبر من الوضوح عن الصلة الهيكلية بين اللجنة والصندوق، وعن المجالات التي يمكن فيها إقامة روابط أكبر من الناحية الاستراتيجية. ويتعين عليه أن يقيّم مختلف الطرائق التي يمكن بها استخدام الصندوق لضمان أن يكون بوسعه أن يضيف أكبر قيمة ممكنة.

وفيما يتعلق بترتيب تتابع أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، ترى المملكة المتحدة أنه يتعين، عندما يكون لدى البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة آليات موجودة بالفعل للمانحين، أن تأتي الأعمال الاستراتيجية للجنة قبل معظم الأعمال المتعلقة بتمويل الصندوق. ومن شأن هذا أن يمكن اللجنة من إسداء التوجيه الاستراتيجي بشأن استعمال هذه الأموال. لكن من المحتمل أن تكون للصندوق في نهاية المطاف أكبر قيمة في البلدان الخارجة من الصراع التي لا توجد فيها آليات للمانحين أو التي تبرز فيها فجأة فرص لموارد صندوق بناء السلام لتوفير عامل حفاز في تعزيز بناء السلام. ويشجعنا، في هذا الصدد، استعمال نافذة الطوارئ أو النافذة الثالثة في الصندوق مؤخرا فيما يتعلق بكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، يتسم تقييم المملكة المتحدة في مجموعه للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، أسوة بتقييم العديد من الزملاء، بأنه إيجابي بوجه عام. ويتعين على اللجنة والصندوق، في سنتهما الثانية، أن يعززا ما اضطلعوا به من أعمال حتى الآن، وأن يكفلا تناول هذه المسائل وتطويرها. ونرى أنه يلزم علينا جميعا أن نستثمر وقتنا، وأموالنا، ورأسمنا السياسي لكفالة أن تحد لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من أخطار اندلاع الصراع من جديد. والمملكة المتحدة ملتزمة بإقامة شراكات من أجل بلوغ تلك الغاية.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، السيد إلكين، على ترؤس هذه الجلسة، ويسرني كثيرا أن

ينبغي أن تكون الأساس للمناقشات المركزة وذات المنحى العملي في إطار لجنة بناء السلام.

وربما أضيف، في هذا السياق، أن لجنة بناء السلام يمكنها بالتأكيد أن تعمل بشكل أفضل - على الأقل يمكننا قطعاً أن نكون أكثر إبداعاً - فيما يتعلق بالشكل الذي تقدم به اللجنة المشورة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون التأثير أفضل لو سهلت لجنة بناء السلام حصول البلدان المستهدفة على أصحاب الاختصاص البارزين، الذين لديهم الخبرة لتقديم المشورة في المجالات الأساسية لبناء السلام.

ثالثاً، في حين أن من المهم التركيز على الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، هناك ميل أحياناً إلى إهمال دورها في جذب الاهتمام الدولي، ولا سيما في المساعدة على حشد الموارد. والمشورة على أهميتها، لا يمكنها بمفردها أن تحقق توطيد السلام. وحشد الموارد هو الوسيلة الأساسية التي تمكن المجتمعات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع من البدء بمعالجة المسائل الأساسية في مجال بناء السلام. وحتى الآن، لم يلق هذا الجانب الاهتمام الكافي في لجنة بناء السلام. ونحن نتطلع إلى مناقشة استنباط الحلول التي تمكن لجنة بناء السلام أن تشارك أكثر في هذا الجانب الأساسي لتوطيد السلام.

وفي هذا السياق، أود لفت الانتباه إلى صندوق بناء السلام. ونحن نرحب بكونه أصبح عاملاً وبأنه بدأ يدفع التمويل التحفيزي لسيراليون وبوروندي، بناء على توصية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وكذلك لبلدان أخرى تحتاج إلى المساعدة في حالات الطوارئ. ولكن بينما تقع عملية صندوق بناء السلام تماماً ضمن نص القرار المؤسس له، فإننا غير مقتنعين تماماً بأنه يعمل تماماً وفقاً لروح ذلك القرار. وبصراحة هناك حاجة إلى المزيد من الشفافية في عمل صندوق بناء السلام: هناك حاجة إلى المزيد من المشاورات مع لجنة بناء السلام والإسراع في إحالة المعلومات عن

أولاً، علينا بذل مزيد من الجهود لكي نتجاوز مناقشة المسائل الإجرائية ونصل إلى التدابير التنفيذية. فالمسائل الإجرائية تصرفنا عن الغرض الحقيقي للجنة بناء السلام، وهو مساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالنا بتقديم المشورة ذات التركيز والمواضيع المحددة من خلال حشد الموارد. ويبدو جلياً بالنسبة لنا أننا لا يمكن أن نحل المشكلة إلا من خلال التصدي لها وجهاً لوجه وبدون موارد. ولذلك، مع أنه يمكن تفهم أن يرى البعض التمكين للتشكيلات الخاصة بالبلدان المعينة وسيلة لتحقيق نتائج ملموسة، فإن هذا لا يمثل حلاً دائماً. والحل يكمن في جعل اللجنة التنظيمية، وهي آلية توجيه لجنة بناء السلام، تعمل بشكل أفضل. ولذا يتعين علينا أن ننسق مداورات كل من اللجنة التنظيمية وتشكيلات البلدان المعينة، وأن نجعل كليهما يتجهان إلى تحقيق النتائج.

ثانياً، بينما يعتبر تقديم المشورة منطقياً وطبيعياً بالنسبة لهيئة معروفة بوصفها هيئة استشارية، هناك حاجة للاستماع أيضاً إلى من نريد مساعدتهم. وفي بعض الأحيان لا يدل الكلام، سواء في اللجنة التنظيمية أو في تشكيلات البلدان المعينة، على أن هذا ما يحدث فعلاً. وعلى مستوى ما، تحتاج البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام أن تستمع إلى مجموع الآراء والمقترحات التي يقدمها كل منا بأصدق النوايا. إن تقديم المشورة المخلصة والبناءة وبتجرد أمر هام، وهو بالتالي أمر صعب. ولكن صعوبته لا تقرب من صعوبة الاستماع بعناية إلى ما يقوله مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان. وفي حين أن آراءهم قد تختلف عن مشورتنا، فإن المشورة المفيدة ينبغي أن تشمل حواراً ذا اتجاهين، وليس الإرسال في اتجاه واحد. وفي هذا الصدد، سيكون مجدياً أن توضح لنا البلدان المعنية بجلاء المجالات التي ترى فيها حاجتها إلى المساعدات حاجة ذات أهمية بالغة. وهذه الإسهامات

قدرات الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع كي تحكم على نحو فعال ورشيد. وإن هي فعلت ذلك، تصبح قادرة على حشد الموارد البشرية والمادية لتحقيق التنمية. والتنمية هي الضمانة الأكثر دواما لأي استراتيجية طويلة الأجل لتوطيد السلام. وعندئذ فقط ستكون جهودنا قد كُلت بالنجاح.

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على التزام الهند بالمشاركة الكاملة في لجنة بناء السلام وبمواصلة العمل ليس لجعل هذه الهيئة فعالة فحسب، بل وفي المقام الأول ذات صلة بالتحديات التي أنشئت من أجلها.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم، التي تجري في الوقت المناسب بصفة خاصة.

وقبل كل شيء، أود التأكيد على أن فرنسا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، سوف أكتفي ببعض الملاحظات السريعة.

إن نجاح لجنة بناء السلام ينطوي على أهمية بالغة، تتناسب مع التحديات التي يملها تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. والدول الأعضاء التي اجتمعت على أعلى المستويات في هذه القاعة وضعت هدفا طموحا للجنة، يتجاوز إلى حد بعيد مجرد إنشاء هيئة بيروقراطية أخرى. وأعتقد أن من المهم أن نتذكر هذه الحقيقة وأن نؤكد أننا معا سنفي بالالتزامات التي تم التعهد بها. وتعتقد فرنسا أن هذا هو هدف هذه المناقشة.

وبمرور العام الأول على بدء عملها، فإن على اللجنة الآن أن تبدأ الاضطلاع بعملها بصورة كاملة. وقد تحققت إنجازات كثيرة في هذا المجال. ويود وفد بلدي أن يشيد بالسيد غاسبر مارتينز، الممثل الدائم لأوغندا والرئيس السابق

استخدام التمويل إلى لجنة بناء السلام. وهذا أمر ضروري ليس للأغراض الإعلامية فحسب، بل أيضا من أجل الحفاظ على مصداقية صندوق بناء السلام. وبما أن الصندوق يعتمد في النهاية على مساهمات الدول الأعضاء، فإن عدم توفر المزيد من الشفافية والمشاورات سيضعف استدامة الصندوق.

والنقطة الرابعة تتعلق بقدرة لجنة بناء السلام وآلية دعمها، أي مكتب دعم بناء السلام. وفي حين أن مكتب دعم بناء السلام أحسن صنعا في مساعدة لجنة بناء السلام على الرغم من أن عملية التوظيف لملاك المكتب ما زالت جارية، فإن هناك حاجة الآن لمشاركة أوسع من جانب النطاق الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة - في نيويورك وفي الميدان - في عمل لجنة بناء السلام. ولا يستطيع مكتب دعم بناء السلام بمفرده أن ينوب عن منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فالأذرع الأخرى للأمانة العامة، بما فيها الأفرقة القطرية المعنية، يجب أن تزود لجنة بناء السلام بالمعلومات حول التطورات الميدانية في البلدان المستهدفة التي تعنى بها لجنة بناء السلام. وهذا الأمر صحيح بصفة خاصة لأن لجنة بناء السلام مكوّنة من دول أعضاء قد لا يكون لها دائما تمثيل دبلوماسي في الميدان في البلدان المعنية. ونحن ندرك جميعا أن وصول معلومات موجزة وذات صلة من الميدان عادة ما تكون له قيمة لا تقدر بثمن. وهذا الأمر لا ينطبق على أي جهة بالقدر الذي ينطبق به على لجنة بناء السلام.

والنقطة الأخيرة، التي لا تقل أهمية بالتأكيد، تتعلق بالمنظور. علينا أن نتذكر أن الهدف النهائي لجهودنا الجماعية هو تمكين البلدان المدرجة في جدول الأعمال من تطوير القدرة على تنفيذ البرامج ذات الصلة بتوطيد السلام بشكل مستقل عن مشاركتنا. وبعبارة أخرى، بصرف النظر عن عدد الأطراف الفعالة في الميدان التي نستمتع إليها، فإن الطرف الأساسي لا يمكن أن يكون سوى حكومة البلد المعني. ولا يمكن أن ينصب التركيز الأساسي إلا على تعزيز

استخدامها المتواتر للمؤتمرات المتلفزة. وتود فرنسا أن تشكر الأمانة العامة على الدعم الذي قدمته في ذلك الصدد، وأن تشجعها على الاستمرار فيه. وفي ذلك الصدد أيضا، سيكون النظر المقبل في شبكة الإنترنت الخاصة باللجنة فرصة للتفكير في إقامة منبر حقيقي للمناقشة بين جميع أصحاب المصلحة.

وإلى جانب مكتب دعم بناء السلام، يشكل صندوق بناء السلام، الذي يراد له أن يؤدي دورا محفزا، أداة مهمة لضمان ترجمة قدرة اللجنة على التركيز على الأولويات الملحة؛ وردم الثغرات وتحقيق نتائج ملموسة. وتعتقد فرنسا أنه لا بد لعمليات صندوق بناء السلام من أن تكون منسجمة كلياً مع عمل اللجنة في تشكيلاتها المختلفة بشأن البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وبشأن عملها في مجالات أخرى أيضا. واستنادا إلى أن لجنة بناء السلام أداة جديدة، فإنه يجب عليها أن تقيّد تقيدا كاملا بضرورة الاتساق والتكامل في جميع جهود المجتمع الدولي كله، الذي دعا إلى إنشاء اللجنة.

وختاما، يود وفد بلدي أن يكرر تأكيد ضرورة البقاء مخلصين للروح التي كانت سائدة عند إنشاء اللجنة؛ وهي الهيئة التي يتمثل هدفها الأساسي في جمع الأطراف الفاعلة معا في عملية ما بعد الصراع، لضمان تآزر الجهود على نحو أفضل، وسد الفجوات حيثما تدعو الحاجة، وتفادي الازدواجية وتعزيز جهود المجتمع الدولي في أي حالة معينة. ويتطلب ذلك، بشكل خاص، مشاركة وثيقة من القادرين على تقديم الخبرات والموارد. وتلك هي الحالة خصوصا مع المؤسسات المالية الدولية، التي هي في الحقيقة جهات فاعلة ينبغي لها أن تؤدي دورها الكامل في تلك العملية. كما أنه يتطلب المشاركة النشيطة الطويلة الأجل من البلدان المعنية، بروح الملكية الوطنية. ويجب أن يكون لدى البلدان أيضا فهم واضح لما تمثله اللجنة وما لا تمثله. ويجب أن تبقى لجنة بناء السلام مركّزة على كل حالة وأولوياتها في

للجنة. وقد أنشأنا الآن عملية لجمع كل الأطراف الفاعلة المعنية بحالة بعينها من أجل وضع استراتيجية لتوحيد جهود الجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى العمل الذي تم إنجازه لوضع استراتيجية إطارية لتوطيد السلام في بوروندي، وهي تركز على عدد محدود من الأولويات والالتزامات المصممة لمواجهة المخاطر الأساسية التي تنطوي عليها المرحلة الحالية لبناء السلام في ذلك البلد.

لقد أعدت هذه الوثيقة بالتعاون الوثيق مع حكومة بوروندي، ومع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وبصورة أعم، مع جميع أصحاب المصلحة في الميدان.

إن لجنة بناء السلام يجب أن تنتقل الآن إلى مرحلة العمل وأن توجّه تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وبالارتباط مع الآليات المنشأة محليا، سيستتبع ذلك توفير الدعم للجهود والمبادرات اللازمة، ومتابعة التقدم بضمان التقيد بالمواعيد النهائية المحددة. وتأمل فرنسا أن تُبذل جهود مماثلة قريبا فيما يتعلق بسيراليون. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى عودة السفير ماجور من زيارته إلى فريتاون، حيث بدأت العمل الآن حكومة جديدة تم انتخابها ديمقراطيا.

لقد ظهرت الآن مسألة إدراج بلدان جديدة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. ووفقا لدور مجلس الأمن في ذلك الصدد، فإنه منشغل حاليا بهذه المسألة. وتعتقد فرنسا أن هذه المسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة لجنة بناء السلام على معالجة الحالات المدرجة في جدول أعمالها، وتحقيق نتائج ملموسة لتلك البلدان. وإننا إذ نضع ذلك الهدف نصب أعيننا، تناقش المسألة بصراحة وسعة خيال.

والحاجة إلى تحقيق نتائج ينبغي أن توجّه أساليب عمل اللجنة. ولكي تكون اللجنة أكثر كفاءة، ينبغي لها أن تستفيد استفادة كاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، كما بدأت تفعل من خلال

للجميع، وهي المكونات اللازمة لإنشاء مجتمع تعددي ومتسامح، ومع أن تلك المسائل مهمة في استنباط استراتيجية صحيحة لتوطيد السلام، فإنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تولي اهتماما مساويا بمسألة التنمية. وهناك دليل قاطع على أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في غياب تنمية مستدامة وتحسين في قدرات الدولة.

وليست من قبيل المصادفة أن ٩ من ١٠ من البلدان التي مرت بتجربة صراع في مرحلة ما أو أخرى منذ عام ١٩٩٠، بلدان فقيرة ولديها أدنى مؤشرات للتنمية البشرية. وحتى حين كان هناك اتفاق سلام رسمي، فإن الحلقة المفرغة من الفقر والاضطراب رفعت درجة خطورة العودة إلى العنف. ويذكر الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة (A/62/1) أنه "ما من سلام بغير تنمية، على أن يكون ذلك دوما انطلاقا من روح احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لبني الإنسان". (A/62/1، الفقرة ٤٢).

وينبغي تنفيذ ذلك الاقتناع بطريقة محددة في مداولاتنا لاستنباط استراتيجيات لبناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

ثانيا، من المفهوم جيدا لدى جميع أعضاء الأمم المتحدة أن الملكية الوطنية مبدأ أساسي في عمليات بناء السلام. ولا بد للجنة بناء السلام من أن تتخذ من ذلك مبدأ جوهريا لها، وتمارسه. وينبغي لها أن تكون راغبة في الاستماع باهتمام، إلى آراء الحكومات الوطنية المعنية وأن تعنى بها. ويتحتم علينا أيضا أن نبذل كل جهد ممكن للاستماع بمزيد من العناية إلى ما يحتاج إليه الناس في الميدان حقا. كما ينبغي أن يكون هناك استماع بعقل منفتح، بدون مفاهيم مسبقة لا مبرر لها، إلى ما قد تحتاج إليه البلدان المعنية.

إننا نوافق على أن أصوات المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة المهمين في الميدان أساسية لتعزيز الملكية

بناء السلام. إذ ليس هناك ما يضر بنجاح اللجنة أكثر من الجهود المهددة.

أخيرا، أود أن أقول إن لدى وفد بلدي ثقة كاملة برئاسة اليابان الجديدة للجنة بناء السلام. وإننا موقنون بأنها ستأخذ بالحسبان جميع العناصر التي أشرت إليها من فوري. وبصورة أعم، إننا واثقون بأنها ستكفل تدعيم اللجنة وتحقيق النتائج الملموسة، باعتبار ذلك، طبعاً، هدفاً المشترك.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن امتناننا للرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137) وتقرير صندوق بناء السلام (A/62/138). وإننا نشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن صندوق بناء السلام. كما نشكر لجنة بناء السلام على تقريرها السنوي الأول.

إن إندونيسيا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل جامايكا باسم حركة عدم الانحياز المشاركة في لجنة بناء السلام.

إن المبررات لإنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كانت دعم المجتمعات الهشة للتعافي من حراب الحرب، ومنع العودة إلى الصراع، ومعالجة الثغرات في جهود بناء السلام بعد الصراع.

ونظراً إلى تكليفنا بالمسؤولية العضوية في لجنة بناء السلام، فإنه يسرنا، بشكل خاص، أن نرى اللجنة وصندوق بناء السلام يبلغان أشدهما خلال السنة الأولى من عملهما. وبما أننا كنا مشاركين في لجنة بناء السلام خلال سنتها الأولى، فإننا نود أن نعرض بعض الملاحظات التي نأمل أن تسهم في جعل الصرح الدولي لبناء السلام أكثر تماسكا.

أولاً، إن مداولاتنا في لجنة بناء السلام شددت عن حق على أهمية معالجة مسألة الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان

علاوة على ذلك، لكي تحدث اللجنة تأثيراً على البلدان المعنية، يلزم أن تكثف جهودها في تجميع كل الجهات الفاعلة ذات الصلة لتعبئة الموارد. وبغض النظر عن أخذ تلك المسألة بعين الاعتبار في تشكيلاتها القطرية، يمكن للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام أن تدرسها كموضوع مستقل. وفي هذا السياق، قد ترغب اللجنة في استكشاف التواصل مع شركاء غير تقليديين ومع قطاع الشركات، الذي شهد نشوء العديد من المنظمات المهتمة بالجمع بين هدفي الربح والاستثمار في الرفاه الاجتماعي.

وتمثل توصيات اللجنة بالتنسيق جانباً حاسماً آخر سيعزز التعاون والاتساق في مجال المسائل الدولية المتعلقة بما بعد انتهاء الصراع، ومن ثم يعزز التأثرات على أرض الواقع.

وربما هناك أيضاً حاجة إلى النظر في إعداد استراتيجية نموذجية للاتصالات، بمساعدة مكتب دعم بناء السلام، يمكن استخدامها مع تعديلات خاصة بكل حالة على حدة في مختلف السيناريوهات.

وقدرة لجنة بناء السلام على جذب الاهتمام الدولي بعد مدة طويلة من اختفاء أحداث الصراعات من العناوين الرئيسية بوسائل الإعلام لا تنفصل عن قدرتها على الدعوة وتعبئة الموارد.

وفي الختام، أود أن أطلع الجمعية العامة على بضع خواطر عن الكيفية التي تنظر بها إندونيسيا إلى دور الجمعية العامة الهام في ضمان أن تؤدي أجهزة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وظائفها بشكل جيد للخروج بأقصى ناتج في الميدان.

يلزم أن تعزز الجمعية العامة تفاعلها مع لجنة بناء السلام. ويمكن أن تصدر الجمعية توصيات إلى اللجنة لتوجيه الجهود نحو توطيد دعائم السلام. وللجمعية العامة دور في وضع المبادئ العامة للسياسة في الشؤون المرتبطة ببناء

الوطنية. وهذا المنظور منسجم، من حيث المبدأ، مع حقيقة أن صوت الحكومة المنتخبة ديمقراطياً هو المصدر الأساسي لاعتبارات لجنة بناء السلام، لأن تلك الحكومة ما هي إلا حكومة منتخبة يمكن أن يحاسبها الشعب عبر التصويت. والشراكة والتآزر بين الحكومات والمجتمع المدني عنصر أساسي.

ثالثاً، إن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام، المقترحة من اللجنة، لا يمكن أن تسهم إلا في إرساء الأسس للإنعاش المستدام و توطيد السلام، إذا كانت حقاً شاملة ومدعومة دعماً كاملاً من المجتمع الدولي، بما في ذلك مع المشاركة والدعم من مؤسسات بريتون وودز والأطراف الفاعلة الهامة الأخرى.

رابعاً، إن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام، التي أعدها لجنة بناء السلام، ما هي إلا استراتيجيات وعود. ولا بد من رصد تقدمها. ويذكر تقرير اللجنة أنه ستوضع آلية رصد في ذلك الصدد. ونود أن نشدد على أن هذه الآلية، على الرغم من أنها ضرورية، لا ينبغي لها أن تكون بالغة التعقيد أو أن تفرض أعباء غير ضرورية على الحكومات، التي تواجه قيوداً شديدة على قدراتها. ويجب أن يكون واضحاً أيضاً أن مسؤوليات جميع الأطراف في أي أداة رصد مسؤوليات متوازنة ومنسجمة مع جوهر الشراكة العالمية من أجل التنمية.

خامساً، كما تشير لجنة بناء السلام ببلاغة شديدة في ختام تقريرها، يتمثل التحدي الأكبر في كيفية تنفيذ استراتيجيات بناء السلام على نحو عملي في الميدان. وينبغي أن يحدث تهذيب الجهود التي يبذلها نظام بناء السلام في نيويورك تأثيراً على أرض الواقع يدرکه المجتمع المحلي إدراكاً مباشراً. وسيحقق أقصى تأثير إذا ما ركزت لجنة بناء السلام على أن تكون عملية وذات توجه يهتم بالنتائج.

من جهود دؤوبة لوضع اللجنة على مسارها الصحيح في عامها الأول. كما نعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي يؤديه السفير اسماعيل غاسبار مارتز، ممثل أنغولا، وأول رئيس لهذه اللجنة. وأود أيضا أن أزجي التهنية للسفير تاكاسو، ممثل اليابان، على تسميته الرئيس القادم للجنة.

ويشير وفدي مع الارتياح إلى أن لجنة بناء السلام تقوم بالفعل بدور استباقي في تعزيز السلام والأمن الدوليين، بالرغم من أنها لم تبدأ عملها إلا منذ مدة لا تصل إلى السنة الواحدة. ومن الأمثلة على ذلك بوروندي وسيراليون، اللتان أحيلتا إلى نظر اللجنة. ويسرنا أن اللجنة تتعاون عن كثب مع هذين البلدين في وضع خطط شاملة لتوطيد دعائم السلام والحد من خطر الانتكاس والعودة إلى الصراع.

وتبرهن هذه النتائج المبكرة على ما لدى لجنة بناء السلام من إمكانيات. ورغم ذلك، ما زالت توجد بعض تفاصيل إجرائية يلزم تذييلها. ونرجو أن تتم هذه العملية قريبا، فنتيح بذلك للجنة بناء السلام أن تركز اهتمامها بشكل أكبر على أعمالها الموضوعية.

ذلك أن بناء السلام عملية طويلة الأجل وباهظة التكلفة. وهي تقتضي الأخذ بنهج كلي وتأزري من جملة وجوه تشمل التنسيق بين أعمال بناء السلام التي يضطلع بها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الجهات الفاعلة مثل المؤسسات المالية الدولية. ولذلك يرحب وفدي بالجهود الجدية التي تبذلها اللجنة للجمع بين تلك الجهات المختلفة، فضلا عن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية. ونشجع اللجنة على مواصلة تلك الجهود.

وينبغي أن تقدم الدول الأعضاء دعمها لصندوق بناء السلام، حتى يوفر للجنة بناء السلام الموارد المالية الضرورية لأداء عملها. وفي هذا الصدد، يسر وفدي أن ينوه بما جاء في

السلام، بل هو جزء من ولايتها، لأن للجمعية قدرة فريدة على التصدي لقضايا الأمن والتنمية.

ويمكن أن يؤدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا دورا هاما، لما له من قدرة على الدعوة وللقدرة التقنية التي تملكها مختلف لجانه وهيئاته الفرعية. ويجب أن يكون التفاعل منتظما بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

ومن المساهمات الأخرى التي يمكن أن تقوم بها الجمعية العامة مد يد المساعدة للجنة بناء السلام في الاضطلاع بولايتها في مجال تعبئة الموارد. ويمكن أن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء، في جملة أمور أخرى، على المساهمة في صندوق بناء السلام. ويتسم دور الصندوق بأهمية حاسمة في توفير عائدات سريعة وملموسة للسلام. وفي الوقت ذاته، يمكن للجمعية العامة أن ترصد كيفية استخدام الموارد المتأتية من صندوق بناء السلام. ويلزم أيضا التعجيل بعملية صرف المبالغ من الصندوق، ضمانا لجودة تنسيق المشاريع مع الآليات الأخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها والتقليل من الازدواجية إلى أدنى حد.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد التزام إندونيسيا تجاه القضية التي تمثلها لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وسنواصل تبادل الرأي مع الآخرين وصولا إلى هدفنا المتمثل في ضمان تحقيق كلتا الهيئتين لنتائج ملموسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أرجو لممثل إندونيسيا استمرار التوفيق في مهمته الجديدة والهامة.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أولا أن ينضم إلى الآخرين في توجيه الشكر لأعضاء لجنة بناء السلام وللأمين العام على ما يبذلونه

إن جمهورية كوريا من المؤيدين بقوة للجهود الدولية لبناء السلام. والواقع أن تاريخنا نحن في الانتعاش من الصراع يساعدنا على تقدير ما للمشاركة الدولية من قيمة هائلة في هذا الشأن. ولهذا السبب دعمنا إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. كما شاركنا في الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في تيمور-ليشتي وغيرها من حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وما زلنا على التزامنا الراسخ إزاء أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ونتطلع إلى رؤية لجنة بناء السلام تضطلع بدور يأخذ بزمام المبادرة بصورة متزايدة، مسهمة بذلك إسهاماً كبيراً في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لضمان السلام والاستقرار والتنمية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أتمنى لممثل جمهورية كوريا الدائم دوام النجاح في مهمته الجديدة والهامة.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): كان إنشاء لجنة بناء السلام تعبيراً ملموساً عن التزام المجتمع الدولي بتحسين وتوسيع الجهود التي يبذلها في ميدان بناء السلام. إن إنجازات لجنة بناء السلام كبيرة بالفعل على الرغم من عمرها القصير. وسأقصر ملاحظاتي على تسليط الضوء على بعض المسائل التي يعتقد وفدي أننا يجب أن نوليها اهتمامنا في الفترة القادمة. وسيوزع نص بياني كاملاً في القاعة.

يجب أن تكون الصلة بما يحدث على الأرض أول شرط لنا من شروط بناء السلام. وكما قال أحد رؤساء الجمعية العامة السابقين، يان إلياسون، في الاجتماع الافتتاحي للجنة بناء السلام، في نهاية المطاف، سيتم الحكم على أداء لجنة بناء السلام في إطار الأوضاع الخاصة بالبلدان.

ولإحداث فرق على الأرض، من الضروري أن نعبي جهود جميع الذين يمكن أن يحدثوا فرقاً على الأرض. وهذا

تقرير الأمين العام (A/62/138) من أن صندوق بناء السلام، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، قد تلقى تعهدات ومساهمات بمبالغ تتجاوز نسبة ٩٠ في المائة من مبلغ التمويل المستهدف وقدره ٢٥٠ مليون دولار. وقد ساهمت جمهورية كوريا بمبلغ ٣ ملايين دولار. ونرجو بينما تواصل لجنة بناء السلام البرهنة على قيمتها أن تتجاوز الدول الأعضاء بالتبرع بموارد أكبر للصندوق.

وعامل الوقت جوهري في جهود بناء السلام. ويساور وفدي القلق من أن عدة أشهر تنقضي في الوقت الحالي بين الإعلان عن تخصيص اعتماد لأحد البلدان وبين صرف أول المبالغ المدفوعة. وبما أنه تم التفكير في صندوق بناء السلام بوصفه طريقة للاستجابة على وجه السرعة لاحتياجات بناء السلام الفورية، فينبغي أن تبذل جهود جدية لتقصير أمد التأخير بشكل ملموس في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بعمل لجنة بناء السلام في المجتمعات الخارجة من صراعات، يدرك وفدي الشواغل التي تساور عدداً كبيراً من الدول الأعضاء بشأن الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني. ونرى أنه لا يمكن بناء سلام مستدام إلا بمشاركة فعلية من السلطات الوطنية للبلدان المعنية. وخير الطرق وأكثرها فاعلية في صون السلام والأمن داخل كل دولة من الدول إنما تكون بواسطة حكومة وطنية كاملة الأداء لوظائفها. ومن ثم ينبغي أن تعمل جهود بناء السلام على تعزيز الحكومات الوطنية بدلاً من إضعافها.

غير أن الواقع يقول إن جهود بناء السلام تلزم في معظم الأحيان في الحالات التي يلحق بالحكومات الوطنية فيها ضرر شديد، أو التي تتعرض فيها شرعيتها ذاتها للشكوك. وحتى في الحالات الاستثنائية للغاية التي لا توجد فيها أي سلطة وطنية لديها الصلاحية، تقع على عاتق المجتمع الدولي رغم ذلك مسؤولية عن دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

تنظر لجنة بناء السلام والأمين العام، بالإضافة إلى البلدان المعنية، في أفضل أسلوب لمعالجة هذا الجانب.

والشرط الثالث لبناء السلام استمرار الاهتمام باحتياجات بوروندي وسيراليون مع فتح المجال للآخرين. ونحن نرى أن بناء السلام في بوروندي وسيراليون له أولوية الآن، على الصعيدين الوطني والدولي، أكثر مما كان عليه قبل عام تقريباً. ويجب أن يظل اهتمامنا بهذين البلدين قوياً ومركزاً عليهما في السنة القادمة. وفي نفس الوقت، يجب أن تعطى لجنة بناء السلام مجالاً لبلدان أخرى. إلا أنه سيتعين علينا أن ندرك أنه لا يمكن أن تكون بلدان كثيرة على جدول أعمال لجنة بناء السلام في نفس الوقت. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تتدخل لجنة بناء السلام بموازاة عمليات حفظ السلام: فالمسألة ليست هذه أو تلك، ولكنها، بدلاً من ذلك، أداء دور تكميلي. وهذه مسألة متروكة لمجلس الأمن ليأخذها في الحسبان.

الملكية الوطنية هي الشرط الرابع. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى عمل لجنة بناء السلام في بوروندي. ويشرفني ويسعدني أنني كنت نائب رئيس اللجنة في عامها الأول. وأشكر أعضاء اللجنة الذين عهدوا إلي برئاسة عمل اللجنة المتعلق ببوروندي لعام آخر.

لقد سعدت بالعمل مع حكومة بوروندي أثناء ذلك الوقت. ومما يستحق الإعجاب بشكل خاص تعاون حكومة بوروندي مع اللجنة بفعالية وعن كذب للانتهاء من وضع إطار عمل استراتيجي لبناء السلام في بوروندي في حزيران/يونيه من هذا العام. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للسيد يوسف محمود، الممثل التنفيذي للأمين العام، وفريقه في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وقد سررنا أيضاً بالعملية الاستشارية في بوروندي أثناء وضع إطار العمل الاستراتيجي، كما سررنا بالمشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة.

يشمل جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمناخين المؤسسيين والجهات الفاعلة التي ليست دولة. ويؤدي المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصالح دوراً هاماً في ترسيخ السلام في أي بلد. ويتعين علينا أن نجد سبلاً لزيادة إشراك هذه الجهات في عملنا. ويحدوني أمل قوي في أن تكرر اللجنة في عامها الثاني مزيداً من الوقت للأنشطة الإعلامية، كي يكون لبرنامج بناء السلام عدد أكبر من المالكين عندما نستعرض ما حققناه بعد عام من الآن.

وشرطنا الثاني لبناء السلام وجود هيكل لبناء السلام يعمل جيداً. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأثني، من خلال الرئيس، على مساعد الأمين العام ماكاسكي وسائر أعضاء مكتب دعم بناء السلام على ما قاموا به من عمل دعماً للجنة ولصندوق دعم بناء السلام. ودور مكتب دعم بناء السلام، بوصفه مكتب اتصال وتنسيق لبناء السلام على المستوى الاستراتيجي في إطار الأمم المتحدة، عنصر مهم في هيكل بناء السلام. ونشجع مكتب دعم بناء السلام على أن يواصل العمل، بالتعاون مع الجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، على توضيح دور المكتب في هذا المجال. ويتعين أيضاً تمويل مكتب دعم بناء السلام تمويلًا كاملاً من الميزانية العادية.

وغني عن القول إن عمل هيكل بناء السلام يجب ألا يكون تكراراً لعمل ما هو موجود بالفعل. فلصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة مسؤوليات محددة جيداً، وستواصل تحمل هذه المسؤوليات. ونحن نشتمن إسهامها وندعو إلى استمرار دعمها.

وترحب النرويج بتقرير الأمين العام (A/62/138) عن صندوق بناء السلام. ولن يرقى الصندوق إلى مستوى ما هو متوقع منه إلا إذا كان له دور تحفيزي في سد الثغرة على الأجل القصير وتعبئة الموارد على الأجل الطويل. ويجب أن

كما قال وزير التعاون والشؤون الإنسانية في لكسمبرغ في الجمعية العامة، في شباط/فبراير (انظر A/61/PV.86)، يبدأ الكفاح الحقيقي عندما تضع الحرب أوزارها. وبهذا القول، لفت الوزير الانتباه لطبيعة عملية بناء السلام المعقدة والمتعددة الأبعاد، التي يتجاوز نطاقها كثيراً مجرد إنهاء المواجهة.

إن كسر حلقة العنف بمعالجة الأسباب الأساسية للصراع في الأجل الطويل ومشاركة الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية كان طموحاً نبيلاً قاد رؤساء دول وحكومات العالم بأسره، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إلى أن يقرروا إنشاء هيئة جديدة: ألا وهي لجنة بناء السلام. وتشكل مناقشتنا اليوم فرصة لتحديد مدى الشوط الذي قطع منذ ذلك الوقت ولرسم المرحلة المقبلة لتطوير اللجنة الرائدة لبناء السلام.

وعلى النحو المحدد في التقريرين المعروضين علينا اليوم (A/62/137 و A/62/138)، فقد كان عام ٢٠٠٦ مكرساً بشكل أساسي لإنشاء اللجنة وتشغيلها الأولي وإنشاء صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام - وتولت رئاسة الأخير بجنكة وتفان الأمين العام المساعد كارولين ماكاسكي. وكان ذلك العمل أساسياً، وإن بدا مملاً في ذلك الوقت، نظراً لأنه كانت هناك حاجة إلى وضع الهياكل الأصلية وسبل إنجاز الأمور التي تتماشى على حد سواء مع الطابع الابتكاري للولاية الموكلة إلى لجنة بناء السلام وللمطالبة بالكفاءة والسرعة اللتين رافقتا ميلاد تلك الهيئة الجديدة. وبذلك تم بشكل تدريجي إنشاء الهيكل الحقيقي لبناء السلام. وذلك يشهد بشكل بليغ على القدرة على الابتكار والتحديث التي يمكن أن تظهرها الأمم المتحدة حينما تستلهم التصميم القوي والجماعي من جانب الدول الأعضاء.

إن لجنة بناء السلام، منذ إنشائها، طورت علاقة للحوار والانفتاح مع جميع الأطراف الفاعلة الدولية

ويجب ألا ننسى أن توطيد السلام في بوروندي ملك للبورونديين. فلجنة بناء السلام هيئة استشارية. ومهمتها تقديم الدعم والنصح، ليس تولى السيطرة على الجهود الوطنية.

الشرط الأخير لنجاح بناء السلام هو المرونة في أساليب العمل. فبناء السلام جهد متعدد الجوانب، وبالتالي، فإنه يؤثر على طريقة إدارتنا لعملنا. وقد حددت لجنة بناء السلام معياراً جديداً لميداني الشراكة الدولية والحوار بأمانة. وما كان ليتسنى تحقيق ذلك بدون تعاون وثيق مع الحكومات وبعثات الأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول أعماله للجنة، وبدون تصميم جماعي من جانب جميع أعضاء لجنة بناء السلام على الإسهام في توطيد السلام. ولا يتوقف الأمر على تحسين الأداء، بل على العمل بطريقة مختلفة. فبناء السلام تحدٍ لطريقة العمل الحكومية الدولية التقليدية. والتحديات التي نواجهها على الأرض تحديات حقيقية. وكما فعلنا فعلاً، يجب أن نقدر قيمة المرونة والبراغماتية في النهج الذي نتجهه لبناء السلام.

ولجنة بناء السلام توفر لنا فرصاً جديدة لدعم السلام وبناء مستقبل أفضل للشعوب في البلدان الخارجة من الصراع. ولقد جرى الآن توليد زخم، وللحفاظ عليه، يجب أن نسهم فيه جميعاً.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): منذ المناقشتين اللتين أُجريتاً في أول شباط/فبراير في الجمعية العامة ومجلس الأمن، توفر هذه المناقشة، التي نرحب بها، أول فرصة لتقييم عمل لجنة بناء السلام منذ أن أنشئت وبدأت تعمل.

وتؤيد لكسمبرغ تأييداً كاملاً البيان الذي ألقاه هذا الصباح الممثل الدائم للبرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أن نبدي بعض الملاحظات التكميلية بصفقتنا عضواً في لجنة بناء السلام.

والمخاطر المعقدة التي ينطوي عليها بناء السلام، فضلا عن التحديات الكبيرة التي تواجه الأطراف الفاعلة التي تشارك في جهود بناء السلام على أساس يومي. ولجنة بناء السلام، باتخاذ نهج واقعي وتجريبي يشمل الاحترام ويقوم على أساس مبادئ الملكية الوطنية والشراكة في تشكيلاتها الخاصة بكل بلد، أحرزت تقدما في إجراء حوار مع السلطات الحكومية للبلدين المعنيين والمتحاورين الآخرين بشأن اعتماد استراتيجيات متكاملة. وفي ما يعد عقدا للثقة بين لجنة بناء السلام والبلدين، على كل شريك أن يتحمل بشكل كامل مسؤوليته وأن يفي بالتزاماته لأطول فترة لازمة بغية منع تكرار أي نوع من المجاهرة العنيفة.

وبغية دعم وتعزيز العملية بينما تمضي قدما، علينا أن ننشئ آليات للمتابعة والرصد تكون مرنة وفعالة على حد سواء. وينبغي أن تقوم هذه الآليات على أساس عدد محدود من المؤشرات، كما ونوعاً التي تمكن من تقييم التقدم المحرز نحو بناء السلام، وعند الاقتضاء، التحديد في مرحلة مبكرة للتطورات السلبية المحتملة التي يمكن أن تعرض للخطر إحراز ذلك التقدم.

إن الاستخدام المشترك للوسائل الموجودة تحت تصرف لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وعند الاقتضاء، المجتمع الدولي ينبغي أن يمكن من تحديد الفجوات المحتملة ومعالجتها. وفي ذلك الصدد، علينا أن نحدد بشكل أكثر دقة الأدوار المعينة للجنة وللصندوق بغية تحسين تسلسل جهودهما.

وبالرغم من أن التزام لجنة بناء السلام نحو بوروندي وسيراليون ينبغي أن يستمر لأطول فترة لازمة، يبدو لي أن الوقت حان لتوسيع أعمال اللجنة لتشمل دولاً أخرى. وإنني لعلني يقين من أن اللجنة، بالدعم الفعال من صندوق بناء السلام - نظراً لطابعه المتكامل والفريد - تتوفر لديها الآن

والحكومية وممثلي المجتمع المدني، بالعمل معا بطريقة متلاحمة على تمكين اللجنة من الاضطلاع بدورها كاملا والوفاء بولايتها الجديدة والمعقدة. وبذلك وجدت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مكانا لهما في منظومة الأمم المتحدة، مع أخذ المسائل المتعلقة ببناء السلام بعين الاعتبار في مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها الصناديق والبرامج. ولا بد من توطيد ذلك التطور وتعزيزه، إذ هنا، أيضا، ينبغي ألا يصبح مفهوم الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة حبرا على ورق.

وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أرحب بالإسهام الحاسم على الإطلاق للممثلين من المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، الذين ظلت جهودهم أساسية في تحديد استراتيجيات بناء السلام وتنفيذها ومتابعتها.

وأخيرا، لا يسعنا سوى أن نؤكد على الدور الحاسم الذي يمكن ويجب أن تضطلع به المنظمات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية. وإنني على ثقة بأن تحدد قريبا الترتيبات المناسبة لتمكين الاتحاد الأوروبي من إيجاد مكانه المناسب في أعمال اللجنة بوصفه طرفا فاعلا دوليا رئيسيا يشارك مشاركة عميقة في إدارة الصراع وحالات بعد انتهاء الصراع في جميع أرجاء العالم.

إن إنشاء هيكل حقيقي لبناء السلام - يتعين، على النحو اللازم، زيادة تطويره وتكييفه وفقا للاحتياجات التشغيلية - لن يكون ذا مغزى إلا من حيث التنفيذ الملموس لولايته إزاء حالات محددة للغاية لما بعد انتهاء الأزمة. ولذلك السبب تقوم حاجة إلى أن يبدأ بشكل سريع تفاعل مع البلدين الأولين المدرجين في جدول أعمال اللجنة: وهما بوروندي وسيراليون.

لقد أحرزنا معا تقدما متميزا. وبصياغة إستراتيجيتين متكاملتين لهذين البلدين، لدينا الآن إدراك أكثر دقة وتركيزا

للأمم المتحدة. وذلك هو الأمل الوطيد الذي يحدو لكسمبرغ بينما نبدأ العام الثاني لإنشاء اللجنة والصندوق. رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

التجربة والأدوات اللازمة لإدراج حالات أخرى. وبطبيعة الحال، علينا أيضا أن نزود مكتب دعم بناء السلام بالموارد الكافية للاضطلاع بمهامه المختلفة في ظل ظروف مؤاتية.

ومع أن مسألة إدارة الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع دأبت على أن تكون جزءا تقليديا لسياستنا الخارجية - بصفتنا الوطنية وبوصفنا جزءا من الاتحاد الأوروبي على حد سواء - فإن لكسمبرغ بالرغم من ذلك ظلت تشعر بالاعتزاز لارتباطها بهذه التجربة الفريدة في بناء السلام منذ بداية هذا العام. وبالتالي، فإن بلدي دأب على المشاركة باقتناع وحماس في الجهود المختلفة للجنة بناء السلام وقدم تبرعات إلى صندوق بناء السلام. كما أن لكسمبرغ أعلنت تقديم تبرع بمبلغ مليون يورو في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الإنمائيين الذي عقد في بوجمبورا في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٧.

إن التجربة خلال العام الأول لتشغيل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام تعزز إيماننا بأن جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك النهج المتكامل والمتعدد الأبعاد الذي تتخذه اللجنة، تلي حاجة حقيقة وتوفر استجابة مناسبة ومفصلة وابتكاريه، للتحديات العديدة التي يمثلها بناء السلام.

وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، في نيويورك وفي الميدان على حد سواء. وأتمنى للسفير تاكاسو، الرئيس الجديد للجنة، كل النجاح. وقد أشار اليوم إلى بعض المسائل التي سيتعين على لجنة بناء السلام أن تعالجها في الأشهر المقبلة. وأؤمن إيمانا راسخا بأن الكثير من العمل يمكن إنجازه باتخاذ نهج واقعي يركز على إحراز نتائج ملموسة واستخدام مدخولات إيجابية من المصادر المختلفة وتفادي التعقيدات البيروقراطية والعادات السيئة التقليدية